وازرة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم المالية والمحاسبة
رقم: .....

Mohamed Boudiaf University of M'sila
Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences
Department of

موضوع تقرير التربص:

أثر تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الالفية الثالثة

تقرير تربص مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس أكاديمي
في علوم: الاقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد
- شردون نضال
- عبد السلام حمزة
- دهيمي صهيب
- دهمش اسامة

تحت إشراف
د. بن لخضر السعيد

السنة الجامعية: 2022-2023

إهداء

أحمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث .إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، إلى الإنسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة، إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى في الحياة أبي الغالي على قلبي أطال الله في عمره؛ إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء و الحنان، إلى التي صبرت على كل شيء، التي رعتني حقا لرّعاية و كانت سندي في الشدائد، و كانت دعواها لي بالتوفيق، تتبعتني خطوة خطوة في عملي، إلى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي نبع الحنان أمي أعز ملاك على القلب و العين جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين؛ إليهما أهدي هذا العمل المتواضع لكي أُدخل على قلبهما شيئا من السعادة إلى اخوتي و أ خواتي الذين تقاسموا معي عبء الحياة ؛ كما أهدي ثمرة جهدي لأستاذي الكريم الدكتور بن لخضر السعيد الذي كلما تظلمت الطريق أمامي لجأت إليه فأنار ها لي و كلما دب اليأس في نفسي زرع فيا الأمل لأسير قدما و كلما سألت عن معرفة زودني بها و كلما طلبت كمية من و قته الثمين وفره لي بالرغم من مسؤولياته المتعددة؛ إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية و علوم التسيير؛ و إلى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا و في أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى ...قال الله تعالى : " إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ...."الآية11 من سورة الرعد إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

** شكر وتقدير **

الحمد لله حمدا كثيرا حتى يبلغ الحمد منتهاه الذي وفقني على إتمام هذا العمل، والصلاة والسلام على خير

خلق الله سيدنا محمد وعلى أله وصحبه أجمعين.

أتقدم بخالص الشكر والعرفان للأستاذ المحترم بن لخضر سعيد على تفضله بالإشراف على هذا العمل.

كما أتقدم بخالص الشكر لكل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو بعيد من أجل إتمام انجاز هذه الدراسة.

ملخص

تهدف هذه الورقة البحثية في البحث عن تأثير تقلبات الأسعار النفطية على النمو الاقتصادي في العالم خلال الفترة (2000–2022)، وتهدف إلى توضيح أثر تقلبات أسعار النفط على النشاط الاقتصادي في مختلف دول العالم، بالاعتماد على دراسة قياسية باستعمال وباستخدام بيانات سنوية عن معطيات الاقتصاد الكلي (العالمي).

وقد خلصت الدراسة إلى أن تأثير الصدمات النفطية على النمو الاقتصادي في العالم خلال فترة الدراسة يرجع لتقلبات أسعار النفط، وأوصت بضرورة الاعتماد على التنويع الاقتصادي لتحقيق معدلات مثلى من النمو الاقتصادي وخاصة بالدول الريعية، وبالأخص الجزائر، قصد تجنب الآثار السلبية للصدمات النفطية، والعمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: تقلبات أسعار النفط –الدول المصدرة للنفط–الدول المستوردة للنفط–جائحة كورونا –تأثير النفط على البطالة–تأثير النفط على التضخم

Abstract :

This research paper aims to investigate the impact of oil price volatility on economic growth worldwide during the period from 2000 to 2022. The study aims to clarify the effect of oil price volatility on economic activity in different countries, based on a standard study using annual data on macroeconomic indicators (global). The study concluded that the impact of oil shocks on global economic growth during the study period is due to oil price volatility.

"And recommended the necessity of relying on economic diversification to achieve optimal rates of economic growth, especially in retire countries, particularly Algeria, in order to avoid the negative effects of oil shocks and work on improving economic conditions."

Key words : Oil price fluctuations – oil exporting countries – oil importing countries – the impact of corona – the impact of oil on unemployment – the impat of oil on inflation

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
الاهداء	
ملخص	
فهرس المحتويات	
مقدمة	
الفصل الاول: الجانب النظري	
المبحث الأول: أسعار النفط العامة العالمية والعوامل المؤثرة عليها في الالفية الثالثة	06
المطلب الأول: اسعار النفط العالمية في الالفية الثالثة	06
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على اسعار النفط العالمية	09
المبحث الثاني: تغيرات اسعار النفط على الواقع الاقتصادي في دول المصدرة والمستوردة	11
المطلب الأول: تغيرات سعر النفط على الواقع الاقتصادي في الدول المصدرة	11
المطلب الثاني: تغيرات سعر النفط على الواقع الاقتصادي في دول المستوردة	14
المبحث الثالث: تغيرات اسعار البترول بدلالة المتغيرات الاقتصادية الكلية	17
المطلب الأول: تغيرات اسعار البترول بدلالة متغير البطالة	17
المطلب الثاني: تغيرات اسعار البترول بدلالة متغير التضخم	19
الفصل الثاني: الجانب التطبيقي	
المبحث الأول: تقلبات أسعار النفط في الجزائر في الفترة (2000-2019)	22
المطلب الأول: تطور إنتاج النفط في الجزائر	22
المطلب الثاني: تصدير النفط في الجزائر	23
المطلب الثالث: تحليل وتفسير أثر تقلبات أسعار النفط للجزائر للفترة 2000-2019	24
المبحث الثاني: أثر تقلبات سعر النفط على التضخم في الجزائر	26
المطلب الأول: تطور معدلات التضخم في الجزائر	26
المطلب الثاني: علاقة تقلبات أسعار النفط بمعدلات التضخم خلال الفترة (2000-2019).	28
المبحث الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على البطالة في الجزائر	31
المطلب الأول: تطور معدلات البطالة في الجزائر في الفترة من (2000-2019)	31
المطلب الثاني: تأثير تقلبات أسعار النفط على معدلات البطالة في الجزائر	32

الخاتمة	35
المراجع	37
الملاحق	--

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	جدول يمثل تطور معدلات البطالة في الجزائر	**19**
3	تطور إنتاج البترول في الجزائر من الفترة الممتدة من (2019-2000)	**22**
4	حصيلة الاكتشافات في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	**23**
5	صادرات النفط في الجزائر من الفترة الممتدة (2000-2019)	**24**
6	: تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2019	**26**
7	تطور معدل التضخم خلال الفترة (1990-1998)	**27**
8	تطور معدل التضخم خلال الفترة (2000-2019)	**28**
9	علاقة تقلبات أسعار النفط بمعدلات التضخم خلال الفترة (2000-2019)	**31**
10	تطور معدلات البطالة في الجزائر في الفترة من (2000-2019)	**32**
11	تأثير تقلبات أسعار النفط على معدلات البطالة في الجزائر	**33**

جدول الملاحق

الرقم	العنوان
1	**إنتاج واحتياطي النفط العالمية لعدة دول ومدة بقاء الثروة**
2	**تطور أسعار البترول من 1960الى2017**
3	**تطورات معدلات البطالة بدلالة السنوات من 1990الى2020**

مقدمة

مقدمة:

يعتبر قطاع صناعة النفط قطاع استراتيجي خصوصا مع بدء الالفية الثالثة يهدف إلى تجديد وتنويع مصادر الطاقة إذ تتميز صناعة النفط ببيئة تنافسية وارتفاع تكاليف الموارد وتقلبات في أسعار النفط وتعتبر هذه الأخيرة من الأحداث البالغة الأهمية من حيث تأثيرها على المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية الكلية على مستوى الدول المصدرة. كما يعتبر النفط مصدرا للدخل القومي بالنسبة للعديد من الدول في العالم بحيث هو مرتبط أساسا بالأمن الوطني للدولة وقوتها. خاصة تلك الدول التي يعتمد دخلها على عائدات النفط والتي يؤدي انخفاضها الى اختلالات في اقتصادها ونظرا للأهمية البالغة التي يتحلى بها النفط باعتباره مصدر استراتيجي للدول المصدرة كما هو يعتبر نقطة ضعف بالنسبة للدول المستوردة ومن اجل كل هذا كان جديرا بنا طرح التساؤل التالي:

ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على التغيرات الاقتصادية الكلية في الالفية الثالثة؟

تساؤلات فرعية:

-ماهي العوامل المؤثرة على أسعار النفط في الالفية الثالثة؟

- ماهي الاثار الاقتصادية في كل من الدول المصدرة والمستوردة أثر تقلبات سعر النفط؟

- كيف يؤثر التغير في سعر البترول على كل من البطالة والتضخم في الجزائر؟

فرضيات الدراسة :

من اجل الإجابة على الإشكالية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

-هناك العديد من العوامل مثل الازمات والحروب والكوارث الطبيعية بالإضافة الى عوامل سياسية وأخرى اقتصادية .

- بطبيعة الحال نرى ان الدول المصدرة تحقق أرباح وفوائد إثر ارتفاع أسعار النفط وخسائر اقتصادية جراء الانخفاض في أسعار النفط اما بالنسبة للدول المستوردة فالعكس تماما.

- سيكون الارتفاع في أسعار البترول حافز إيجابي في التخفيف من حدة البطالة والتضخم بسبب العائدات التي يحققها هذا الأخير بالنسبة للدول المنتجة له اما الدول المستوردة فستواجه صعوبة في تفاقم هذه المشكلات.

اهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أن هناك ندرة نسبية في الدراسات الاقتصادية حول أثر هذه التقلبات على الاقتصاد الكلي وعلى الدول المصدرة والمستوردة، حيث ان معظم الدراسات درست إثر تقلبات أسعار النفط في بلدان معينة مثل الجزائر والعراق ومصر...الخ

بينما نحاول في هذه الدراسة العمل على توضيح تأثير تقلبات أسعار النفط على المستوى الكلي وبشكل عام، وبالنسبة لمتغيرين مهمين وهما البطالة والتضخم وهو ما يعتبر قيمة إضافية في للبحوث والدراسات في هذا المجال.

اهداف الدراسة:

تتمثل اهداف هذه الدراسة فيما يلي:

–دراسة تغيرات أسعار النفط على مدار الالفية الثالثة.

– دراسة تقلبات أسعار النفط بالنسبة للدول المصدرة والمستوردة.

– دراسة تأثير أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية البطالة والتضخم.

أسباب اختيار الموضوع:

–تطابق موضوع الدراسة مع تخصصنا

– سعيا منا لتوضيح معارف حول التغيرات الاقتصادية التي يحدثها التغير في أسعار النفط على المدى الكلي

– أهمية الموضوع وحداثته في زماننا على مستوى العالم

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: فقد تم التطرق في دراستنا الى أسعار البترول على المستوى العام

وفي الجزائر بصفة خاصة

الحدود الزمانية: فقد استلزمت طبيعة الموضوع التي تدور حول تأثير أسعار البترول على المتغيرات الاقتصادية على المستوى الكلي حيث تكون الإحصائيات أو الفترة الزمنية مركزة بصفة رئيسية في الالفية الثالثة (2000–2022) كأقصى حد

المنهج: إن دراسة هذا الموضوع فرضت استخدام ثلاثة مناهج هي: المنهج الوصفي، المنهج الاستنباطي والمنهج التقويمي.

الدراسات السابقة:

–**أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بعنوان:** أثر تقلبات أسعار النفط على التوازنات المالية لقطاع من التأمين الاجتماعي في الجزائر دراسة حالة الصندوق الوطني للتقاعد من اعداد: غجاتي الهام السنة الجامعية: 2021/2020: حيث سلطت الضوء هذه الدراسة على أثر تقلبات أسعار النفط على التوازنات المالية لقطاع التأمين الاجتماعي في الجزائر دراسة حالة الصندوق الوطني للتقاعد تحديد الأسباب الرئيسية والحقيقية التي تقف وراء مشكلة التوازن المالي لنظام الضمان الاجتماعي الجزائري ومحاولة معرفة انعكاسات انهيار أسعار النفط بكافة أطيافها على الأداء والتوازن المالي لصناديق الضمان الاجتماعي الجزائرية.

– **مقالة اقتصادية بعنوان:** أثر تقلبات الاسعار النفطية على النمو الاقتصادي الجزائري من اعداد: د. طالب دليلة سنة:2022 حيث عالج المقال إشكالية تقلبات أسعار النفط خلال فترات متقاربة نتيجة الازمات المالية وتلعب دورا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي في كل من الآجال الطويلة والقصيرة

صعوبات الدراسة:

–تطابق البرنامج الزمني للاختبارات مع وقت انشاء المذكرة

–صعوبات في التعامل مع برامج الاعلام الالي المتنوعة

هيكل الدراسة:

قسمنا موضوعنا الى فصلين يحتوي الفصل الأول على الجانب النظري من الموضوع ويحتوي الفصل الثاني على الجانب التطبيقي ففي الجانب النضري درسنا أسعار النفط العامة العالمية والعوامل المؤثرة عليها في الالفية الثالثة، وتغيرات اسعار النفط على الواقع الاقتصادي في دول المصدرة والمستوردة، تغيرات اسعار البترول بدلالة المتغيرات الاقتصادية الكلية

اما في الفصل الثاني فيحتوي على الجانب التطبيقي الذي عالجنا فيه التطورات الرئيسية للصناعة البترولية في العالم، تطورات متغيرات البطالة والتضخم عبر العالم، إثر تغيرات اسعار البترول على كل من متغيرات البطالة والتضخم

الفصل الأول

الجانب النظري

تمهيد:

يعتبر النفط مصدرا للدخل القومي للعديد من الدول في العالم بحيث هو مرتبط أساسا بالأمن الوطني للدولة وقوتها، خاصة بعض الدول التي تعتمد في دخلها على عائدات النفط، والتي يؤدي انخفاضها الى اختلالات في اقتصادها نضرا للأهمية البالغة التي يتحلى بها النفط باعتباره مصدر استراتيجي للدول المصدرة فان تأثير العوامل السياسية كان أكثر من تأثير العوامل الاقتصادية. كما سعت كل دول الاوبيك الى الحفاظ على استقرارها الاقتصادي.

كما يعتبر النفط متحكم رئيسي في عدة متغيرات اقتصادية سواء في الطرف المصدر او المستورد من اهم هذه المتغيرات هي البطالة والتضخم.

المبحث الأول: أسعار النفط العامة العالمية والعوامل المؤثرة عليها في الالفية الثالثة

لقد تطورت اسعار النفط على مر السنوات في الالفية الثالثة وللدخول في أبرز محطات تطورها نفهم أولا مفاهيم عامة حول أسعار النفط

المطلب الاول اسعار النفط العالمية في الالفية الثالثة

سنتناول فيه العناصر التالية :

أولا: مفهوم سعر النفط:

سعر النفط يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود. حيث أن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائد سواء فيعرضه أو طلبه أو الاثنين معا ".

"سعر النفط الحقيقي أو ما يسمى سعر النفط بالدولار ثابت القيمة، والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم أو التغير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير النفط مع العملات الرئيسية الأخرى، ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الأساس".

ومنه فان سعر النفط هو القيمة النقدية التي تعطى لوحدة واحدة من النفط خلال مدة زمنية معينة (قروف.السعيد، 2019، صفحة 396)

ثانيا: أنواع اسعار النفط:

يحتوي على عدة أنواع وهي كلاتي:

1-السعر المعلن (السعر الرسمي):وهو السعر المعلن والمحدد من قبل الطرف العارض للسلعة النفطية في السوق ومجسدا لقيمة النفط الخام بوحدة نقدية معلومة، وقد يكون الطرف العارض فردا او شركة او مؤسسة نفطية

2-السعر المتحقق: هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة، يوافق عليها الطرفين البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع، والسعر المتحقق فعليا هو السعر المعلن ناقصا الحسومات والتسهيلات الممنوحة من طرف البائع والمشتري

3-سعر الاشارة: هو سعر متوسط بين السعر المعلن والمتحقق، ظهر هذا السعر النفطي في السوق النفطية الدولية في فترة الستينات نتيجة لعدة اتفاقيات نفطية جديدة، ان هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقة التي تدفعها الشركات النفطية لحصولها على برميل من النفط الخام

4-السعر الفوري (الآني): هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة انيا وفوريا في السوق النفطية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة النفطية نقديا في السوق الحرة للنفط المتبادل بين الاطراف العارضة والمشتركة بصورة آنية (بولرباح، 2020)

ثالثا: تطورات أسعار النفط في الالفية الثالثة

يدرس هذا المحور تطور أسعار النفط من سنة 2000 إلى سنة ،2022وأهم العوامل المؤثرة في إرتفاع وانخفاض الأسعار، كما يدرس أثر هذه التطورات على أدوات السياسة المالية للجزائر، من خلال دراسة أثره على الإيرادات العامة وكذلك على النفقات العامة خلال فترة 22سنة.

1-تطور أسعار النفط خلال فترة 2005-2000: تعتبر هذه المرحلة بداية لتطور أسعار النفط خلال الألفية الجديدة، حيث شهدت هذه الفترة 2005-2000 أزمات عديدة أثرت في السوق النفطية، منها أحداث 11 سبتمبر 2001 والعدوان الأمريكي على العراق سنة ،2003 حيث ارتفعت اسعار النفط من 24 دولار للبرميل سنة ،2001 إلى 54 دولار سنة 2005 بزيادة قياسية قدرت ب100%

2-تطور أسعار النفط خلال فترة 2006-2010 :استمر ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة ليصل إلى 97 دولار للبرميل سنة2008 يكون بذلك أعلى مستوى قياسي 1973 إلا أن هذا الارتفاع لم يستمر نتيجة للازمة المالية العالمية التي شهدا الولايات المتحدة الأمريكية، والتي عرفت بأزمة الرهن العقاري، حيث انخفضت أسعار النفط إلى61 دولار للبرميل سنة ،2009 مسجلة بذلك انخفاض قدره حوالي. 30%

3-تطور اسعار النفط خلال فترة -2011 2015: شهدت هذه المرحلة حدثين عالميين أثرا على توازن السوق النفطية، حيث تمثل الحدث الأول في أزمة الربيع العربي سنة 2011 حيث تجاوزت أسعار النفط حدود 110دولار للبرميل، وذلك إلى غاية ،2013 ما الحدث الثاني فتمثل في انخفاض أسعار النفط إلى مستويات قياسية وصلت إلى 52 دولار للبرميل سنة2015 وهذا راجع إلى الأسباب التالية:

-ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط، حيث وصل سنة 2014 إلى 12 مليون برميل يوميا؛

- انخفاض الطلب العالمي على الطاقة؛

سياسات الأوبك : رفضت منظمة الأوبك التدخل في السوق النفطية لإعادته إلى حالة التوازن، من خلال تقليص حجم الإنتاج

- امتصاص الفائض المقدر ب: 2مليون برميل، وذلك خوفا من فقدان حصتها لصالح الدول المنافسة كروسيا، إيران (قرونقة، 2016، الصفحات 88-89)

4-تطور اسعار النفط خلال فترة2015-2022: مطلع 2015 بلغ سعر برميل خام برنت 60 دولارا للبرميل، لكن كان الهبوط الأكبر حينها مطلع 2016 ببلوغ سعر خام برنت 27 دولارا للبرميل، مسجلا أدنى مستوى منذ عام 2002، مدفوعا بظهور بيانات تشير إلى تخمة هائلة في المعروض. في ذلك العام، لم تكن آبار النفط ومخازنه المملوكة للدول المنتجة والمستهلكة معا، قادرة على استيعاب مزيد من النفط الرخيص، الأمر الذي دفع إلى مطالبات بالتكتل بين منتجي أوبك للخروج باتفاق يعيد للنفط بريقه في الأسواق العالمية.

- اتفاق أوبك 2016 ورحلة صعود وفعلا، نجحت أوبك في نوفمبر تشرين ثاني 2016 على الاتفاق بتنفيذ خفض يومي في الإنتاج يبلغ 1.2 مليون برميل يوميا، دخلت دول من خارج المنظمة بقيادة روسيا في ديسمبر/كانون الأول 2016 للاتفاق بحجم خفض 600 ألف برميل يوميا.

وبدأ مطلع 2017 تنفيذ اتفاق تاريخي لخفض إنتاج النفط، صعد بسعر البرميل إلى 55 دولارا، إذ تواصل الاتفاق في 2018، إذ بلغ سعر البرميل في مطلع ذلك العام 65 دولارا للبرميل، واستقر عند تلك القيمة مطلع 2019، مع تجديد الاتفاق بخفض إنتاج كلي يبلغ 1.5 مليون برميل يوميا.

-2020 كورونا يعصف بالنفط لكن مع بداية 2020، ومنذ مطلع فبراير/شباط الماضي، شهدت أسعار النفط ضغوطات كبيرة ناتجة عن تراجع الطلب والمزاج الاقتصادي العام، مدفوعا بتفشي فيروس كورونا في أكثر من 160 بلدا، ليبلغ سعر البرميل اليوم الخميس 25.6 دولار لبرميل برنت. (لاستراتيجية، 2017)

في 2021، لم تكتفِ أسعار النفط بتعويض خسائرها الحادّة خلال عام الوباء، بل صعدت لأعلى مستوياتها في 7 سنوات، بدعم زخم من العوامل الإيجابية، في مقدّمتها تعافي الطلب على الخام

في 2022 شهدت أسعار النفط التقلبات الحادة تمحو المكاسب وحدة أبحاث الطاقة -أحمد شوقي 2022-12-280 "صعود صاروخي ثم هبوط كبير". هذا هو ملخص تحركات أسعار النفط العالمية خلال العام الحالي (2022)، الذي شهد لعبة شد الحبل بين العوامل المؤثرة في أداء الذهب الأسود، وكان بطلها الغزو الروسي لأوكرانيا. وشهدت أسعار الخام صراعًا كبيرًا بين مخاوف نقص الإمدادات في أعقاب بدء الحرب روسية الأوكرانية، والقلق بشأن انزلاق الاقتصاد العالمي إلى الركود، ومن ثم تباطؤ الطلب على النفط، وفق وحدة أبحاث الطاقة. ونتيجة لذلك كانت التقلبات الحادة هي عنوان أسعار النفط في العام الجاري، ولم تنجح مخاوف شحّ المعروض في دفع سعر الخام فوق 150 دولارًا للبرميل أو أكثر كما توقع البعض، في أعقاب اندلاع الحرب، وفي الوقت نفسه لم يخرج خالي الوفاض.

وفي المحطة الأخيرة من 2022، تفوّقت مخاوف نقص الإمدادات على تباطؤ الطلب، لتنهي أسعار النفط العام مكتسية باللون الأخضر، وإن كانت المكاسب أقل بكثير عند المقارنة بأداء الخام في العام الأول للتعافي من كورونا، الذي شهد أفضل أداء سنوي في 12 عامًا. تحرّكات أسعار النفط في

2022 حققت أسعار النفط ارتفاعًا بنحو 8.4% لخام برنت و5.7% لخام غرب تكساس الوسيط منذ بداية العام حتى جلسة (27 ديسمبر/كانون الأول)، بعدما قلّصت غالبية مكاسبها من تداعيات غزو. اوكرانيا. في الاشهر الاخيرة

ومنذ ذلك الحين، فقدت أسعار الخام الزخم، لتسجّل مستويات 76.85 و73.79 دولارًا للبرميل لخامي برنت والأميركي في نهاية جلسة 23 ديسمبر/كانون الأول، رغم أنها اقتربت في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي من أعلى مستوياتها لهذا العام، لكن حال ظهور متحور أو ميكرون دون ذلك (الجزيرة، 2020)

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على اسعار النفط العالمية

ترتبط أسعار النفط بالتطورات الرئيسية في الاقتصاد العالمي، ومن خلال تتبعنا لتاريخ السوق النفطية العالمية وجدنا أن هناك العديد من التغيرات التي أثرت على أسعار النفط ومن أذنها

أولا: العرض العالمي:

تعد قوى العرض والطلب في السوق العالمية الآلية التي تتجسد في العوامل الأساسية التي تؤثر في سعر النفط، وهنالك عدة عوامل تؤثر وتتأثر بقوى العرض والطلب وتتحكم في الأسعار. وهنالك عوامل أخرى تؤثر في جانب العرض وتتمثل في المخزون النفطي (الاستراتيجي التجاري) ومعدل الانتاج في دول الأوبك وخارج الأوبك وكذا مرونة الطلب والمصالح السياسية الداخلية والخارجية بالإضافة إلى قدرة 10 الأوبك على تنسيق الانتاج والسياسات السعرية.

ثانيا: الطلب العالمي:

يعتمد الطلب العادي على النفط اعتمادا كبيرا على دنو الاقتصاد العالمي وزيادة عدد السكان، وقد أثر ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية في منتصف عام 2008 بلغت 147 دولار للبرميل سلبيا على الاقتصاد العالمي، وأدى إلى خفض الطلب العالمي على النفط ومن جهة أخرى فإن انخفاض أسعار النفط انخفاضا حادا إلى أقل من 40 دولار للبرميل يوقف عجلة الاستثمارات في المشاريع النفطية.

ثالثا: محدودية القدرة الإنتاجية:

لقد أدى الانخفاض المستمر أسعار النفط في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي إلى العزوف عن الاستثمار في صناعة النفط، وتقلصت الاستثمارات اللازمة لتوسيع طاقة إنتاج النفط شلا اضطر معظم الدول المنتجة إلى الإنتاج بأعلى قدرة، وعند ارتفاع الطلب في ظل النمو الاقتصادي العالمي تبني عجز القدرة الإنتاجية الاحتياطية عن تلبية الزيادة في الطلب العادلي على النفط.

رابعا: سعر الصرف:

نظرا للارتباط الوثيق بني سعر الدولار وسعر النفط، فإن انخفاض أو ارتفاع سعر الدولار سيؤثر سلبا على اقتصاديات الدول 11 المنتجة، فعندما تنخفض قيمة الدولار ترتفع أسعار النفط (غريب، 2020، صفحة 396)

خامسا: العوامل الجيوسياسية:

تؤثر العوامل الجيوسياسية في أسعار النفط من خلال تأثيرها الإنتاج والمعروض العادلي بسبب الكوارث الطبيعية والحروب والنزاعات في أماكن الانتاج، كما تتأثر الأسعار بالاستقرار السياسي في الدول المنتجة للنفط وبعض الدول الرئيسية المستهلكة لو، وكذلك على الصعيدين الإقليمي والعالمية وتوقع خبراء في الطاقة أن تتجه أسعار النفط خلال العام الجاري للارتفاع رغم مخاوف الركود الاقتصادي في العالم. ويبني الخبراء توقعاتهم هذه على ثلاثة عوامل رئيسية، أبرزها

1-الاضطرابات السياسية، ومنها الحرب الروسية في أوكرانيا والتوتر المتنامي بين بكين وواشنطن حول جزيرة تايوان وبشأن مساعدتها الاقتصادية لموسكو التي تعرقل العقوبات الغربية على الطاقة الروسية

2-أما العامل الثاني فيتمثل في فتح الاقتصاد الصيني واحتمال عودة بكين بقوة للنمو خلال العام الجاري، بعد إجراءات فك الإغلاق وفتح البلاد وعودة نشاط الشركات، وهذا العامل سيرفع الطلب العالمي على النفط.

3-أما العامل الثالث فهو احتمال توقف بنك الاحتياط الفيدرالي عن رفع الفائدة بنهاية الربع الأول من العام الجاري، وبالتالي ربما سيتراجع سعر صرف الدولار الأميركي الذي يصب عملياً في مصلحة ارتفاع أسعار النفط الذي يباع بالدولار. ومعروف أن العلاقة بين أسعار النفط وأسعار الدولار علاقة عكسية، إذ كلما تراجع صرف الدولار، ارتفعت أسعار النفط على صعيد عامل الصين، تعد الصين أكبر مستورد للنفط ومشتقاته في العالم، وبالتالي أكبر محرك لأسعاره.

وحسب دراسة لمعهد جامعة كولومبيا الأميركية لسياسات الطاقة، يشكل النفط ومنتجاته 19 بالمائة من استهلاك الطاقة في الصين، ويعتبر النفط أمراً بالغ الأهمية لقطاعات استراتيجية من الاقتصاد الصيني، خاصة النقل واللوجستيات والزراعة. واستهلكت الصين محلياً ما يقرب من 15.4 مليون برميل يوميًا من النفط الخام في عام 2021، منها 4 ملايين برميل يومياً من إنتاجها المحلي و11.4 مليون برميل يومياً استوردتها من الخارج، أي أن بلاد التنين تستورد نحو 74% من استهلاكها من الخارج. وبالتالي يمثل استيراد النفط الخام من الخارج خطراً كبيراً للأمن الاقتصادي والعسكري للصين.

على صعيد تداعيات التوتر بين واشنطن وبكين حول تايوان ودعمها لموسكو في الحرب الأوكرانية، ترى دراسة مركز جامعة كولومبيا لسياسات الطاقة، الصادرة خلال الأسبوع الماضي، أن التوتر المتنامي بين بكين وواشنطن سيدفع الصين إلى زيادة احتياطاتها البترولية في خزانات الاحتياطي

الاستراتيجي، ما يعني عملياً أنها سترفع من حجم استيرادها من الخامات البترولية خلال العام الجاري، تحسباً لتطورات الحرب الأوكرانية وتأثيرها على خطوطها البحرية لاستيراد الخامات البترولية (الكويتية)

سادسا: المنظمات الدولية :

وتتمثل في كل من منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك والوكالة الدولية للطاقة وماذا لما من تأثري في أسعار النفط سواء من خلال رفع الأسعار أو خفضها وذلك من أجل استقرار أسواق النفط. – السعر النسبي للطاقات البديلة

سابعا: الظواهر الطبيعية:

تؤثر العوامل الجوية وخاصة الأعاصير والزلازل على المعروض العادي للنفط حيث يتمثل أثر المعاصر في أسواق النفط في انخفاض الامدادات مؤقتا بسبب إخلاء المنصات البحرية وتوقف عمليات الانتاج البحرية (غريب، 2020، صفحة 396)

المبحث الثاني :تغيرات اسعار النفط على الواقع الاقتصادي في دول المصدرة والمستوردة

تلعب أسعار النفط دورا كبيرا في توازن اقتصاديات معظم دول العالم فبمجرد حدوث تغير في أسعارها تتعرض هذه الاقتصاديات اما للانهيار المباشر او الانتعاش الفعال

المطلب الاول :إثر تغيرات سعر النفط على الواقع الاقتصادي في دول المصدرة

أكبر الدول المصدرة للنفط في العالم: أكبر الدول المصدرة للنفط عموما خلال الالفية الثالثة نذكر منها الدول الأكثر تأثيرا وتواليا حسب ترتيبها الولايات المتحدة الامريكية، المملكة العربية السعودية، روسيا، العراق، إيران، الصين، كندا، الامارات العربية المتحدة، الكويت، الهند، فنزويلا، المكسيك، نيجيريا، أنغولا، النرويج، كازاخستان، الجزائر، عمان، ليبيا ومن اهم المنضمات المتحكمة في الإنتاج النفطي هي منضمة الأوبك والاوبك بلاس (الكفري ا، 2023، صفحة بدون صفحة)

أولا: الاثار الاقتصادية لتغير أسعار النفط في الدول المصدرة

كلنا يعرف أن الدول النفطية تعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط، وأن ارتفاع الإيرادات يعني ازدهار الاقتصاد، وانخفاض الإيرادات يعني مشاكل اقتصادية متعددة. وتبيّن البيانات التاريخية أنه ينتج عن هبوط أسعار النفط انخفاض الإيرادات وعجز في الميزانيات الحكومية وتخفيض الإنفاق على البرامج الاجتماعية والمشاريع الأخرى التي تعتبر هامة للتنمية الاقتصادية. كما أن هذه الآثار الاقتصادية ظهرت في كل مرة انخفضت فيها الأسعار، الأمر الذي يعني أن اعتماد اقتصادات هذه الدول على النفط لم يتغير كثيراً مع مرور الزمن، وأنها تحصل في كل الدول النفطية

يلعب النفط دورا مهما في النمو الاقتصادي لدي اغلبية الدول المنتجة والمصدرة له، نضرا لاعتمادهم الكبير على مداخيل صادراته في تمويل مشاريعهم التنموية، ويعتبر ذوي اثر إيجابي في حالة ارتفاعه وذو اثر سلبي في حالة انخفاضه. وهناك ضرورة للتمييز بين آثار صدمات أسعار النفط في

المدى القصير والطويل. فارتفاع أسعار النفط في المدى القصير له آ ثار إيجابية على الناتج، ولكن هذا الارتفاع له آثار سلبية في المدى الطويل

ان ارتفاع أسعار النفط يسمح بالنقل الفوري للثروة من الدول المستوردة إلى الدول المصدرة مما يؤثر بشكل إيجابي على الناتج داخل هذه الدول. ومع ذلك، يعتمد هذا الأثر على ما ستقوم به الدول المنتجة بهذا الدخل الإضافي، فإذا تم استخدامه لشراء السلع والخدمات المنتجة فإن ارتفاع أسعار النفط سيولد مستوى أعلى من النشاط في الاقتصادي وبالتالي زيادة الثروة الوطنية الكلية وزيادة الطلب". ويعتبر هذا هو التفسير التقليدي لتأثير ارتفاع أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول المصدرة له. ولكن التفسير السابق ذكره يهمل كون النفط واحد من مدخلات الهامة في العملية الإنتاجية، إذ تؤدي الزيادة في أسعاره إلى التقليل من استخدامه مما يتسبب في انخفاض الناتج المحلي (الحجي، 2020)

ويعتبر ارتفاع أسعار النفط ذو أثر إيجابي على اقتصاد الدول المنتجة، إلا أن جزء من هذه الأرباح ستذهب لاحقا لتعويض الخسائر المترتبة عن نقص الطلب من الشركاء التجاريين نتيجة الركود الاقتصادي الذي سوف تعاني منه الدول المستوردة الناجم عن ارتفاع أسعار النفط، إذ يدفعها هذا إلى استيراد كميات أقل منه. والخطر الأكبر الذي يمكن أن تواجهه هذه الدول في حالة ارتفاع أسعار النفط واستمرار ارتفاعها هو انخفاض نمو الناتج المحلي الداخلي داخل الدول المستهلكة الذي سيؤدي إلى التخفيض في الطلب على النفط ومن ثم أسعاره، حيث تدفع أسعار النفط المرتفعة الدول المستوردة إلى تخصيص ميزانيات كبيرة من أجل القيام باستكشافات جديدة عن النفط مما يقلل من أسعاره، كما تدفع أسعار النفط المرتفعة الدول المتطورة إلى استخدام الوقود البديل مما يخفض أكثر الطلب على النفط 13. وقد يكون لارتفاع أسعار النفط آثار سلبية أخرى بالنسبة للدول المصدرة، فالتقلبات الكبيرة في أسعاره نتيجة الزيادات المفاجئة فيها قد تؤدي إلى زيادة عدم اليقين، وغالبا ما تؤدي إلى تقلص حوافز للاستثمار. وعلاوة على ذلك، فإنه يصبح أكثر تحديا لهذه الاقتصاديات للتخطيط للمستقبل. وفي الواقع، يمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى إعادة تخصيص الموارد. أما بالنسبة لانخفاض أسعار النفط فسيكون له أثر سلبي على أغلبية الدول المنتجة للنفط وهذا حسب نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وفي ميزانيات حكومات هذه الدول. وبوجه عام، انخفاض أسعار النفط سيخفض من مداخيل الدول المصدرة له مما سينعكس سلبا على ميزانياتها وحساباتها الجارية وأيضا أسعار الصرف في بعض هذه الدول (روسيا، وفنزويلا ونيجيريا. وفي هذا المجال توجد مخاطر على الاستقرار المالي، ولكنها محدودة حتى الآن بسبب الانكشاف والتداخل المالي، والتحول في وجهات تدفقات رؤوس الأموال.

وتعتمد العديد من الدول المتوسطة والفقيرة الدخل على مداخيل النفط من تمويل ميزانياتها بغرض تحقيق أهدافها الاجتماعية والسياسية، وهبوط أسعار النفط سيقلب لهم أوضاعهم رأسا على عقب، حتى العديد من المنتجين ذوي التكلفة المنخفضة في العالم في الشرق الأوسط سيبنون ميزانياتهم على أسعار النفط أكثر من 100 دولار للبرميل لتحقيق التوازن في موازينهم وتغطية كافة النفقات.

إن أغلبية الدول المنتجة تقوم ببناء ميزانياتها على أسعار نفط تفوق قيمتها 80 دولار للبرميل مثل المملكة العربية السعودية، العراق، سلطنة عمان، الجزائر، إيران وليبيا. أما بالنسبة للكويت الإمارات العربية وقطر فتقوم ببناء ميزانياتها بأسعار نفط تتراوح ما بين 40 و80 دولار للبرميل. وفي حالة اختلاف سعر النفط السوقي عن السعر المتوقع سيؤدي هذا إلى حدوث فوائض وعجوزات في موازين هذه الدول، فإذا قدر سعر النفط بأكبر من قيمته السوقية ستحقق موازين الدول خلال هذه السنة عجزا في هذه السنة أما في حالة ما إذا قدر النفط بأقل من قيمته السوقية فسوف تحقق هذه الدول فائضا في موازينها.

دول منظمة الأوبك قد حققت عجزا في موازينها خلال عام 2009 و2014 و2015 وذلك لانخفاض أسعار النفط تحت حاجز 50 دولار للبرميل خلال هذه السنوات كما عرفت هذه الدول نموا في مداخيلها المالية خلال فترات ارتفاع أسعار النفط وخاصة في الفترة ما بين 2005 –2008 و2010 –2013 مما جعلها تحقق فوائض مالية في موازينها خلال هذه السنوات، إذ عرفت أسعار النفط خلالها زيادة غير مسبوقة تجاوزت معها أسعار النفط عتبة 100 دولار / للبرميل، وهذه الفوائض تختلف حسب قدرة كل اقتصاد وعلى سعر التعادل المقدر لديها. وتستخدم العديد من البلدان الغنية بالنفط المال الفائض من مبيعات نفطها لبناء صناديق الثروة السيادية التي يمكن أن تستفيد منها في أوقات الشدة المالية، وبقسمة القيمة الإجمالية لصندوق الثروة السيادية في البلاد وتوقعات عجز ميزانياتها يمكن تقدير كم سنة يمكن لهذا الصندوق من سد النقص في موازينها. وفي حالة عدم استطاع هذه الدول تغطية عجزها عن طريق صناديقها السيادية فيمكنها اللجوء إلى الاقتراض لتغطية هذا العجز، فإذا كانت نسبة الدين الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي صغيرة للبلد لدول التي تملك احتياطيات نقدية أصول مالية أجنبية ثروات سيادية كبيرة أمثال المملكة العربية السعودية الإمارات العربية والنرويج تستطيع تحمل تمويل ميزانياتهم في حالة انخفاض أسعار النفط فيا لمدى القصير؛ (نجوم، 2015، الصفحات 2–3)

ثانيا: الدول أصحاب الاحتياطيات النقدية وأصول مالية صغيرة:

المكسيك، وماليزيا، وعمان والبحرين وكولومبيا يجب أن يلجئوا إلى التقشف المالي والاقتراض الخارجي الدول أصحاب سيولة نقدية قليلة وإمكانية اقتراض ضعيفة هم أكثر حساسية فاض أسعار النفط أمثال فنزويلا ونيجيريا وهم أكثر احتمال لحدوث انهيار في العملة المحلية وهروب رؤوس الأموال مما يؤدي إلى حدوث أزمة اقتصادية داخل هذه الدول (الحجي، 2020، صفحة بدون)

ثالثا: الاستجابة لأزمة فيروس كورونا(COVID–19) في الدول المصدرة للنفط

تسببت الجائحة في اضطرابات اقتصادية هائلة من خلال الصدمات المتزامنة، بما في ذلك انخفاض في الطلب المحلي والخارجي وانخفاض أسعار النفط وتعطل التجارة وسلاسل القيمة العالمية وانخفاض ثقة المستهلكين والمستثمرين وتشديد الظروف المالية. بسبب انخفاض الطلب العالمي،

انخفضت أسعار السلع وأحجامها. مع اتساع التفاوتات الإحصائية وأوجه الهشاشة المالية البدائية (لا سيما فيما يتعلق بحالات الافلاس والقروض متعثرة التسديد والحصول على الائتمان) ازدادت ضعف الاقتصادات النامية بشكل كبير بسبب الأزمات بالنسبة لبعض الدول، كان لانخفاض أسعار النفط تأثير مباشر على الثروة الاقتصادية، بالنسبة لاقتصادات المنتجين كشف الانخفاض في الأسعار مرة أخرى عن نقاط ضعف الاقتصاد الذي يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط والغاز. قد ينخفض دخل النفط والغاز في اقتصادات المنتجين مثل العراق أو الجزائر أو عمان بنسبة تصل إلى80 خلال سنة 2020 في المملكة العربية السعودية على سبيل المثال، انخفضت عائدات النفط على أساس سنوي في الربع الأول. وكان الانخفاض في الإيرادات غير النفطية على نطاق مماثل حيث ٪ 24 بنسبة في الربع الأول. استجابت الحكومة لانخفاض الإيرادات بتوجيه الوزارات الحكومية لخفض إنفاقها ٪ 17 بلغ حوالي 20 بنسبة لكن هذا لم يحدث بالسرعة الكافية لتعويض انخفاض الإيرادات فتدنت الميزانية الفصلية إلى، ٪ 30عاما وأكبر 20 مليارات دولار أمريكي كان هذا أكبر انخفاض في الأصول الأجنبية منذ 09 عجز بلغ حوالي 2014 من الانخفاض الأكثر حدة الذي واجهته بعد انهيار أسعار عام ٪50 بنحو من شأن هذه التخفيضات أن تعزز أهمية التنويع الاقتصادي، ولكنها تقوض أيضا وسائل دعمها. لقد لعب قطاع الطاقة دورا حيويا في دعم تقديم الرعاية الصحية والعمل عن د عُ ب والعديد من الاحتياجات الأخرى يجب أن تتماشى خطط الانتعاش مع الأهداف الوطنية والعالمية طويلة الأجل المتعلقة بمرونة الطاقة والتنمية 2020) من خلال وضع تحولات الطاقة، المستدامة، ومن الضروري أن تركز على تحولات الطاقة النظيفة (دليلة.طالب، 2022، صفحة 371)

المطلب الثاني: تغيرات الواقع الاقتصادي على الدول المستوردة

نتناول في هذا المطلب اكبر الدول المستورة للنفط :

اولا: أكبر الدول المستوردة للنفط في العالم

نتناول أربعة دول كبرى هي:

1-الصين :بلغ متوسط حجم واردات النفط الخام اليومي من جانب الصين، التي تعتبر أكبر مستورد للنفط الخام في العالم، وثاني أكبر مستهلك له بعد الولايات المتحدة، نحو 10.5 ملايين برميل يوميا، وصعد الاستيراد إلى 12.1 مليون برميل يوميا في يوليو/ تموز الماضي.

2-الولايات المتحدة على الرغم من كون الولايات المتحدة الأمريكية أكبر منتج للنفط الخام في العالم، وأكبر مستهلك له، إلا أنها تأتي ثانيا من حيث أكثر الدول استيرادا بعد الصين، بمتوسط يومي 6.5 ملايين برميل يوميا في 2020، بينما بلغت وارداتها في يوليو الماضي 5.77 ملايين برميل يوميا.

3-الهند :تعتبر الهند ثالث أكبر مستورد للنفط الخام في العالم، بحسب بيانات المبادرة المشتركة لمنتجي النفط الخام (جودي)، بمتوسط واردات يوميا في 2020، بلغ 4.6 ملايين برميل يوميا، فيما لم تفصح الهند عن حجم واردات في يونيو/ حزيران ويوليو/ تموز 2020. اليابان احتلت اليابان المرتبة الرابعة كأكبر مستوردي النفط الخام في العالم، وفق (جودي)، بمتوسط واردات يومية بلغ حجمها 3 ملايين برميل يوميا خلال 2020، بينما بلغ حجم وارداتها في يوليو الماضي 2.09 مليون برميل متأثرة بضعف الطلب من المصانع والمطارات.

4-كوريا الجنوبية جاءت كوريا الجنوبية خامسا من حيث كبار مستوردي النفط الخام عالميا خلال العام الجاري، بمتوسط واردات يومية بلغ حجمها 2.8 ملايين برميل يوميا، بينما بلغ حجم وارداتها في يوليو الفائت قرابة 2.71 مليون برميل من الخام يوميا، وفق البيانات الرسمية (محمد.فرحات، 2020)

ثانيا: الاثار الاقتصادية لارتفاع أسعار النفط على الدول المستوردة

وتتمثل هذه الآثار في:

1-الاثار على الإنتاج والعمالة: تأثر مستوى النشاط الاقتصادي في الدول المستوردة للنفط، في المدى القصير على الأقل، سلباً بارتفاع أسعار النفط حيث يؤدي تدهور شروط التبادل التجاري وما ينطوي عليه من تراجع القوة الشرائية إلى انخفاض الدخول الحقيقية. آما يؤدي ارتفاع تكلفة الإنتاج الناجم عن زيادة أسعار الطاقة إلى تخفيض الطلب المحلي.

2-الأثر على مستوى الأسعار المحلية: تؤدي الزيادة في سعر المنتجات النفطية المستوردة بشكل مباشر إلى رفع مستوى الأسعار المحلية. ويعتمد حجم الارتفاع على وزن المنتجات النفطية وسلع الطاقة البديلة في سلة الاستهلاك. ومن المرجح أن وزن هذه المنتجات أآبر في الدول النامية بالقياس إلى الدول المتقدمة. آما أنه يلاحظ أن أسعار المنتجات النفطية في الأسواق المحلية في الدول المتقدمة مرتفعة نظراً للضرائب الواسعة المطبقة عليها، الأمر الذي يجعل بالتالي الأثر النسبي للزيادة الجديدة في السعر العالمي في هذه الدول محدوداً مقارنة بالدول النامية.

3-الآثار على المالية العامة: يتعرض وضع المالية العامة في الدول المستوردة الصافية للنفط إلى ضغوط في أعقاب ارتفاع الأسعار على جانبي الإيرادات والنفقات. ففي جانب الإيرادات، قد تتأثر حصيلة الإيرادات الضريبية بتراجع النشاط الاقتصادي وانخفاض هوامش أرباح الشراة المنتجة للسلع والخدمات. وفي الدول التي تطبق الضرائب على المنتجات النفطية

4-الآثار على ميزان المدفوعات: ضعِف ارتفاع أسعار النفط وضع الموازين التجارية والجارية في الدول المستوردة الصافية للنفط في غياب حدوث ارتفاع مقابل في عناصر الإيرادات الجارية من صادرات سلعية وخدمات، السياحة وغيرها، وتحويلات العاملين في الخارج. وتزداد درجة التأثير على الموازين التجارية والجارية بارتفاع نصيب الواردات من المنتجات النفطية في إجمالي الواردات. وسيقود العجز

الجاري إلى ارتفاع عجز المدفوعات الكلي وتآكل الاحتياطيات الخارجية، إلا إذا نجح البلد المعني في تمويل العجز الجاري بتدفقات رأسمالية من خلال اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات الحافظة والاقتراض من المصادر الخارجية.

5-الآثار على الأوضاع الاجتماعية: تعتمد حدة هذه الآثار من جانب، على حجم التراجع الذي قد يحدث في النشاط الاقتصادي وتقليل فرص العمل، وعلى مدى التقلص في القوة الشرائية الناتج عن تزايد معدلات التضخم. ومن جانب آخر، على توجهات سياسة المالية العامة، وما إذا كانت تسعى إلى تخفيف آثار ارتفاع أسعار النفط على المستهلكين من خلال دعم المنتجات النفطية وخدمات بعض القطاعات كالنقل والكهرباء. وعلى الرغم من أن سياسة المالية العامة في بعض الدول آما أشرنا فيما سبق، تقوم على توفير الدعم للمنتجات النفطية والخدمات المذكورة، مستهدفة بذلك تخفيف الأعباء على المجموعات الأفقر من السكان، إلا أن الموارد المالية المستخدمة لهذا الغرض إما أنها حولت من استخدامات أخرى، أو أن مصدرها هو الضرائب الجديدة أو الاقتراض، ولكل من ذلك آثاره على مجمل النشاط الاقتصادي (د.احمد.الصفتي.د.مصطفى.قادة/د.السيد.محمد.حامد.الحاج، 2007)

ثالثا: تداعيات ارتفاع الأسعار النفط على الدول المستوردة خلال الحرب الاكرانية

تأثر العالم، وتضر بالأشخاص الأكثر ضعفا في الأماكن الأكثر هشاشة". واستطرد "من السابق لأوانه معرفة الدرجة التي سيغير بها الصراع التوقعات الاقتصادية العالمية". ويعتمد بعض البلدان في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وأفريقيا وأوروبا اعتمادا كبيرا على روسيا وأوكرانيا في الغذاء، إذ يشكل البلدان معا أكثر من 20% من صادرات القمح العالمية. وقال جيل إن التقديرات الصادرة عن نشرة مقبلة للبنك الدولي تشير إلى أن زيادة في أسعار النفط 10% تستمر سنوات عدة يمكن أن تخفض النمو في الاقتصادات النامية المستوردة للسلع الأساسية بمقدار عُشر نقطة مئوية. وتضاعفت أسعار النفط خلال الأشهر الستة الماضية، وارتفعت نحو 30% منذ بداية الحرب الروسية على أوكرانيا. وأمس الثلاثاء ارتفعت أسعار النفط بنحو 4% عند التسوية مع فرض الولايات المتحدة حظرا على واردات النفط الروسية وتصريحات بريطانيا بأنها ستتوقف تدريجيا عن استيراد النفط ومنتجاته من روسيا بنهاية العام. وسجلت العقود الآجلة لخام برنت 127.98 دولارا للبرميل عند التسوية بارتفاع 3.9%، بينما بلغت العقود الأميركية الآجلة 123.70 دولارا للبرميل بزيادة نسبتها 3.60%. وقال جيل "إذا استمر هذا، فقد يقلص النفط النمو في مستوردي النفط، مثل الصين وإندونيسيا وجنوب أفريقيا وتركيا، بواقع نقطة مئوية كاملة". وأضاف "قبل اندلاع الحرب، كان من المتوقع أن تنمو جنوب أفريقيا بنحو 2% سنويا في عامي 2022 و2023، وتركيا 2% أو 3% والصين وإندونيسيا 5%%" (الجزيرة، تداعيات ارتفاع الأسعار النفط على الدول المستوردة، 2022)

المبحث الثالث: تغيرات اسعار البترول بدلالة المتغيرات الاقتصادية الكلية (البطالة والتضخم)

كان للتقلبات التي شهدتها أسعار النفط في الأسواق العالمية أثر كبير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية

يهدف هذا البحث إلى إبراز العلاقة بين متغيرات أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في: التضخم والبطالة خلال فترة الالفية الثالثة وذلك باستخدام المنهج القياسي وبالضبط نموذج واختبار السببية، وتوصلت الدراسة إلى أن التغيرات أسعار النفط تسبب في التأثير على كل من التضخم والبطالة على المستوى الكلي. (هاشم، 2017، صفحة 118)

المطلب الاول :تغيرات اسعار البترول بدلالة متغير البطالة في الالفية الثالثة

نتناول في بحثنا دراسة كيفية تأثير تغير أسعار النفط على متغير البطالة في دول الجزائر كنموذج

أولا: تأثير أسعار النفط على متغير البطالة

العلاقة بين أسعار النفط والبطالة في الالفية الثالثة من خلال نمذجة قياسية باستعمال نماذج العلاقة الاقتصادية بين معدل البطالة وأسعار النفط خلال هذه الفترة، وكانت نتيجة الدراسة وجود علاقة سببية بين أسعار النفط والبطالة إضافة إلى وجود علاقة عكسية بين أسعار النفط والبطالة

شهد العالم نهضة اقتصادية كبيرة في كافة القطاعات الاقتصادية نتيجة الاستفادة من صفقة الدول العربية المصدرة للنفط خاصة الولايات المتحدة الأمريكية برفع أسعار النفط الخام واستثمار الإيرادات النفطية بتطوير البنى التحية وقطاعات التعليم والصحة وحتى البيئة بالاعتماد على الشركات الأجنبية الغربية والشرقية بشكل مباشر على معدلات البطالة فيها كما حصل في بلغاريا بحوالي (14%) كما وان حدوث ارتفاع دائم ومستمر في أسعار النفط قد يكون سبباً في تغير الهيكل الإنتاجي والذي يؤدي الى آثار عميقة على البطالة؛ إذ ان ارتفاع أسعار النفط يخفض عوائد القطاعات ذات الاستخدام الكثيف للنفط (ارتفاع) التكاليف الامر الذي يدفع المؤسسات للبحث عن وسائل وطرق للإنتاج لا تعتمد بشكل كثيف على النفط ؛ وهذا الأمر يؤدي الى تغيرات في هيكل الإنتاج تؤدي لتغير التوليفة بين عنصري الإنتاج العمل وراس المال في القطاعات الاقتصادية المختلفة والذي يؤدي بدوره لبطالة في الاجل الطويل وتبين دراسة قام بها حول أثر تقلبات أسعار النفط على سوق العمل والتي خلصت الى ان الصدمات النفطية تمثل 20% – 25 %من التباين في نمو العمالة، فضلاً عن ان استجابة العمالة تزداد لمدة عامين نتيجة لزيادة أسعار النفط، وان البطالة في الاجل القصير أكثر استجابة من الاجل الطويل

–العراق كنموذج: ومع بزوغ فجر الالفية الثالثة للميلاد استمرت معدلات البطالة بالزيادة حتى وصلت ذروتها عام 2003 لحوالي (28%) للأسباب الأنفة الذكر فضلاً عن تعرض العراق لحربٍ مدمرةٍ أخرى (حرب الخليج الثالثة) والتي سرعان ما انتهت بمدة لم تتجاوز الشهر والتي أدت لتبدل النظام السياسي في العراق واتباع الحكومة لسياسة الانفتاح والتشغيل الناقص (البطالة المقنعة) من خلال زيادة حجم القطاع العام لامتصاص معدلات البطالة المرتفعة والتي بلغت ادنى مستوى لها في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين حوالي (11%) في عام 2007.

شهد عام 2010 ارتفاعاً في أسعار النفط الخام لـ(79.5 دولار امريكي) بعد ان انخفض عام 2009 نتيجة الازمة المالية العالمية التي هزت الولايات المتحدة الامريكية خصوصاً والعالم عموماً، وقد استمرت أسعار النفط الخام بالارتفاع حتى منتصف عام 2014 الامر الذي دفع العديد من الدول المصدرة للنفط الخام ومن ضمنها العراق بتبني مشاريع طموحة في خططها التنموية مما أدى لانخفاض معدلات البطالة لأدنى مستوياتها منذ عام 1993؛ إلا ان هبوط أسعار النفط الخام في السوق العالمية وتردي الوضع الأمني في عدد من المحافظات العراقية منتصف عام 2014 دفع بالحكومة العراقية لإعلان حالة التقشف وتوقف النفقات الاستثمارية والمشاريع التنموية وزيادة الانفاق العسكري مما ساعد على ارتفاع معدلات البطالة مرة أخرى لتبلغ ذروتها عام 2020 لتبلغ حوالي (14%). يمكن ان نلحظ من جدول (1) في أعلاه ان متوسط معدلات البطالة في العراق للمدة (1970 – 2020) هو (7.4%) وبمعدل نمو سنوي لنفس المدة انفة الذكر (10.86%). (فهد، 2021، الصفحات 381–382)

جدول يمثل تطور معدلات البطالة في الجزائر

يدرس الجدول التالي معدلات البطالة في بعض السنوات

السنة	معدل البطالة
2009	10.2%
2008	11.3%
2007	13.8%
2006	12.3%
2005	15.3%
2004	17%
2003	23.7%
2000	30%

المصدر جدول ملخص عن نشريات الديوان الوطني للإحصاء

المطلب الثاني: تغيرات اسعار البترول بدلالة متغير في التضخم الثالثة

حيث ندرس فيه اهم التغييرات الجذرية لسعر النفط على متغير التضخم

أولا: تأثير اسعار نفط على متغير التضخم

ظلت التقلبات المرتبطة بأسعار النفط وبالأخص ارتفاعها، مسؤولة عن جل التغيير في الأنشطة الاقتصادية، بل إنها تسببت في حدوث كثير من حالات الركود في الاقتصادات المختلفة. هذا من أهم الأسباب التي جعلت من أن التغيرات والتقلبات في أسعار النفط وعلاقتها بالتضخم تحظى باهتمام كبير من قبل الاقتصاديين وصناع القرار. تم تقديم العديد من الدارسات التجريبية لتحليل آثار تغيرات أسعار النفط على استقرار الاقتصاد الكلي في العديد من الدول وخاصة كفاءة السياسة النقدية، وركزت الكثير

منها على التحقق في ظاهرة التضخم في مختلف اقتصاديات هذه الدول (عطوشي، 2022، صفحة 30)

ثانيا: العلاقة المترابطة بين أسعار النفط ومعدلات التضخّم

إنَّ معدّل التضخّم العالمي في الفترة الأخيرة اتخذ منحنى تصاعدياً بشكل كبير جداً، بفعل المضاربات المختلفة على العديد من السّلع العالمية. يعود ذلك إلى الكتل النقدية الضخمة التي تم ضخّها في الأسواق لمعالجة تداعيات أزمة كورونا العالمية، وخصوصاً في الولايات المتحدة الأميركية، التي طبعت مبالغ ضخمة من الدولار الأميركي، تُقدَّر بأكثر من تريليون دولار لمواجهة الأزمة، ما ساهم في ارتفاع معدلات التضخم فيها إلى مستوى 40%، وهي النسبة الأعلى منذ عشرات السنوات. ومن المتوقع أن ترتفع أكثر في ظلّ تراجع الإنتاج المحلي من السلع في الولايات المتحدة، والذي يؤثر أيضاً في مختلف الدول الصناعية المترابطة معها في شتى مجالات الإنتاج. إنَّ العلاقة بين معدلات التضخّم وأسعار النفط هي علاقة مترابطة، إذ إنَّ ارتفاع الأسعار والتضخّم يساهمان في ارتفاع كلفة الإنتاج، وبالتالي يؤديان إلى ارتفاع أسعار النفط، والعكس صحيح، فعندما ترتفع أسعار النفط سيؤدي ذلك إلى ارتفاع كلفة الإنتاج، وبالتالي ارتفاع الأسعار، ما سيساهم في المزيد من ارتفاع معدلات التضخّم المالي، الأمر الذي ينذر بأنّنا سنواجه قريباً أزمة كبيرة مرتبطة بارتفاع معدّل الغلاء المعيشي، وهو ما سوف يؤثّر حتماً في الدرجة الأولى في الدول النامية والفقيرة التي ستستورد التضخّم من الدول الصناعية التي تستورد منها معظم حاجاتها الاستهلاكية. لذلك، يجب الحذر بدءاً من الآن، والعمل بشكل جدي في هذه الدول على تطوير الإنتاجات المحلية، للتخفيف من حدة تأثير الأزمة فيها في المستقبل القريب (جباعي، 2022، صفحة بدون)

ملخص الفصل:

تعرفنا في هذا الفصل أن هناك عدة عوامل مؤثرة على أسعار النفط منها العرض والطلب العالميين ومختلف العوامل الجيوسياسية ويأتي هذا تأكيدا لصحة الفرضية الأولى، كما عرفنا ان الارتفاع في أسعار النفط يكون إنعاشا مباشرا لاقتصاديات الدول المصدرة لهذا الخام كما يكون عائقا اقتصاديا على خزينة الدول المستوردة له وهذا ما يؤكد فرضية البحث تقلبات أسعار النفط تؤثر تأثيرا مباشرا على المتغيرات الاقتصادية (البطالة والتضخم) وذلك ما يؤكد الفرضية الثالثة لكن هذا التأثير يظهر لنا جليا في السنوات الأخيرة من 2000-2022 تأثيرا ظاهرا خصوصا خلال ازمة كورونا والازمة الأوكرانية.

حيث تناولنا فيه تعريفا مبدئيا للسعر النفطي واهم العوامل المؤثرة عليه ثم اهم الدول المستوردة والمصدرة له اما في الأخير فدرسنا تأثير تغيرات أسعار النفط على متغيرات النفط والبطالة وعرفنا مدى أهميته في الحسابات الاقتصادية للدول

الفصل الثاني:

الجانب التطبيقي

المبحث الأول: تقلبات أسعار النفط في الجزائر في الفترة (2000-2019)

ندرس تقلبات أسعار النفط في الجزائر خلال هذه الالفية

المطلب الأول : تطور إنتاج النفط في الجزائر

شكل قطاع المحروقات في الجزائر سنة 2010 ثلث الناتج المحلي الإجمالي وما يعادل 98% من مجموع الصادرات، وأكثر من 70% من إيرادات الموازنة العامة حسب التقرير السنوي لشركة سوناطراك سنة 2010، كما قدر حجم الصادرات الجزائرية من البترول سنة 2014 ب 56.7 مليار دولار حسب شركة سوناطراك، وحسب التقرير السنوي لمنظمة الأوبك سنة 2014 فقد بلغت العائدات النفطية للجزائر 65.644 مليار دولار سنة 2013.

الجدول رقم 01: تطور إنتاج البترول في الجزائر من الفترة الممتدة من (2000-2019)

السنة	الإنتاج	السنة	الإنتاج
2000	1549	2010	1689
2001	1534	2011	1642
2002	1653	2012	1537
2003	1826	2013	1485
2004	1921	2014	1589
2005	1990	2015	1558
2006	1979	2016	1577
2007	1992	2017	1540
2008	1969	2018	1614
2009	1775	2019	1023

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

Bp Statiscal rapport of world energy:2015 OPEC. Annual Statiscal rapport2016-P28

OPEC. Annual Statiscal r2017-P28

من خلال معطيات الجدول أعلاه، يلاحظ أن الإنتاج دخل في فترة نمو وهذا مع بداية سنوات الأولى لسنة 2000 بحيث عرفت سنة 2007 أعظم قدرة إنتاجية قدرت ب 1992 ألف برميل يوميا، وهذا راجع إلى الزيادة في الطلب العالمي على البترول وكذلك الاكتشافات المتزايدة لأبار خلال هذه السنة لكن في 2008 إنخفظت الطاقة الإنتاجية وهذا يرجع لسبب انعكاسات الأزمة المالية العالمة وتواصل هذا الانخفاض إلى غاية سنة 2013، لتعرف بعدها نموا طفيفا ومتذبذبا خلال الفترة (2014-2017)، وهذا نتيجة رعاية الإنتاج من طرف دول الأوبك بسبب انهيار أسعار النفط.

الجدول رقم 02: حصيلة الإكتشافات في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2010
عدد الاكتشافات	9	7	6	7	13	8	18	20	29

المصدر: مؤتمر الطاقة العربي العاشر الورقة القطرية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة 23-21 ديسمبر 2014، ص5

إلا أن الأمر لم يستمر فقد سجلت سنة 2008 انخفاضا في الإنتاج بسبب الأزمة المالية العالمية، ليستمر الانخفاض حتى سنة 2013 ، بحيث سجل الإنتاج في هذه السنة 1485 1 ألف برميل، وفي تزايد الطلب على المحروقات بسبب تزايد الطلب العالمي وصل حجم الإنتاج سنة 2014 إلى 1589 ألف برميل يوميا نتيجة الاكتشافات الجديدة لأبار النفط في مناطق متعددة من الوطن بفضل الجهود الجبارة التي تبذلها سوناطراك في هذا المجال، ثم انخفاض حجم الإنتاج سنة 2015 ب 31 ألف برميل ويوميا وب 12 ألف برميل سنة 2016، وذلك راجع إلى الأزمة النفطية الأخيرة التي شهدت انخفاضا حادا في أسعار البترول وكذا سياسات الأوبك حول حجم الإنتاج.

المطلب الثاني: تصدير النفط في الجزائر

يؤرق هاجس الأزمة المالية المتزايدة السلطات الجزائرية، يوما بعد يوم بينما يتأرجح الاقتصاد المعتمد على صادرات النفط بنسبة تفوق 95 خصوصا مع استمرار تراجع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، حيث تعد الجزائر الدولة التاسعة في منظمة أوبك بحسب عائدات البترول، وقد صنفت الجزائر في المركز التاسع من حيث صافي عائدات صادرات النفط، حيث اتفقت الجزائر وأعضاء آخرون في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) على خفض الإنتاج العام، بينما انتهكت غالبية دول أوبك حصصها أما الجزائر تراجعت نوعاً ما، والجدول التالي يبين تطور صادرات البترول في الجزائر من الفترة الممتدة من (2000-2019) (الجبلي، 2008)

الجدول رقم 03: صادرات النفط في الجزائر من الفترة الممتدة (2000-2019)

السنة	قيمة الصادرات	السنة	قيمة الصادرات
2000	75.94	2010	26.24
2001	-13.16	2011	27.75
2002	-1.60	2012	-1.58
2003	30.74	2013	-9.58
2004	30.36	2014	7.30
2005	43.38	2015	42.51-
2006	18.72	2016	15.21-
2007	10.16	2017	17.95

2008	31.81	2018	27.21
2009	-43.01	2019	38.87

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2002-2005-2012-2017-2019)

تتميز المرحلة الموالية لسنة 1998 لغاية 2008 بارتفاع مستمر لمعدلات نمو الصادرات فاقت 9643 سنة 2005 وإجمالي صادرات فاق 79 مليار دولار سنة 2008 وهذا راجع للطفرة السعرية للنفط خلال هذه المرحلة، لتشهد سنة 2009 تهور كبير لأسعار النفط نتيجة ارتدادات أزمة الرهن العقاري حيث بلغت الصادرات 45 مليار دولار بتراجع في معدل النمو بـ 9643.01، لتعاود الانتعاش والاستقرار في السنوات اللاحقة وذلك لتعافي السوق النفطية من الأزمة المالية لسنة 2008، ونتيجة الأزمة التي شهدتها السوق النفطية سنة 2014 كان لها أثر كبير على الصادرات الجزائرية المعتمدة على النفط كسلعة أساسية خلال السنوات الموالية حيث تراجعت لما يقارب 9650 بقيمة إجمالية 29 مليار دولار سنة 2016 بعد أن كانت 60 مليار دولار سنة 2014، لتنتعش سنة 2017 نتيجة تحسن أسعار النفط التي بلغت حدود 54 دولار للبرميل.

المطلب الثالث: تحليل وتفسير أثر تقلبات أسعار النفط للجزائر للفترة 2019-2000

سنحلل ونفسر اهم التقلبات في أسعار النفط في الجزائر في 19 سنة مهمة من التحويلات الاقتصادية

الجدول رقم 04: تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2019

السنة	سعر البرميل بالدولار	السنة	سعر البرميل بالدولار
2000	28.77	2010	80.35
2001	24.74	2011	112.92
2002	24.91	2012	111.49
2003	28.73	2013	109.38
2004	38.35	2014	99.68
2005	54.64	2015	52.79
2006	66.05	2016	44.28
2007	74.66	2017	54.12
2008	98.96	2018	71.82
2009	62.35	2019	64.49

معطيات بنك الجزائر النسخة الثانية 2014

من خلال هذا الجدول والمنحنى أعلاه نلاحظ أنه في طلع سنة 2000 شهدت أسعار النفط ارتفاعا بفضل النمو القوي في الطلب عليه ، لكن في سنة 2001 شهدت أسعار سلة الأوبك انخفاضا في مستوياتها مقارنة بسنة 2000، لينخفض ب 3.65 دولار بسبب الأوضاع السياسية، وأحداث 11 سبتمبر 2001، ثم

عادت الأسعار لترتفع من جديد طوال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2008، نتيجة لزيادة الطلب العالمي على النفط، لينخفض بشكل ملحوظ إثر الأزمة المالية العالمية والركود الاقتصادي سنة 2009، هذا الانخفاض لم يستمر ، وانتعشت أسعار النفط من جديد في سنة 2010 حيث تتجاوز عتبة 100 دولار للبرميل في كل من سنة 2011 و 2012 و 2013 لتنخفض بشكل مفاجئ انخفاضا حادا وقويا، إثر الصدمة النفطية الخارجية في السداسي الثاني من سنة 2014 حيث أصبحت أسعار النفط بحلول سنة 2015 تعرف متوسط سعر البرميل سوى 52.79 دولار للبرميل أما في سنة 2016 سقطت أسعار البترول سقوط حر ثم رجعت في الارتفاع بداية في السداسي الأول من سنة 2017 و2018 ارتفعت بشكل كبير بنسبة لسنة 2017 أما في سنة 2019 انخفضت نوعا ما عن 2018.

عرفت اسعار البترول خلال هذه المرحلة من 2000–2019 تطورا كبيرا واتجاها تصاعديا نتيجة مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية التي ساهمت بشكل كبير في التأثير على مستويات الاسعار (الرحمان 2017 حيث عرفت أسعار النفط في السنوات الأخيرة تطورا كبيرا تميز بال حيث عرفت أسعار النفط في السنوات الأخيرة تطورا كبيرا تميز بالارتفاع والانخفاض بحيث سجلت أسعار البترول ارتفاعات متواصلة واستطاعت أن تسلك اتجاها تصاعديا منذ ذلك الوقت حيث وصلت الى 28.1 دولار للبرميل سنة 2003، وفي سنة 2005 عرف العالم صدمة بترولية فارتفعت الأسعار إلى 54.64 دولار للبرميل، وبقيت في ارتفاع مستمر الى ان قاربت 98.96 دولار للبرميل في سنة (علي) 2008، وذلك راجع الى توقف الانتاج الروسي نتيجة الخلاف بين الحكومة الروسية وشركة يوكس البترولية، ما جعل الدول الصناعية تقوم بزيادة طلبها من الشرق الاوسط حتى بلغ انتاج أوبك 30 مليون برميل في اليوم. لكن مع تعمق الركود العالمي في اواخر سنة 2008 والاشهر الاولى من سنة 2009 على اثر الازمة المالية لسنة 2008 انخفضت اسعار البترول الى 62.35 دولار للبرميل سنة 2009 ويرجع ذلك الى استفحال المضاربة على اسعار البترول في بداية الامر فارتفعت الاسعار الى 147 دولار للبرميل في جويلية 2008، حيث اتخذت أوبك قرار في اجتماع وهران بعمل تخفيض جماعي فتم سحب 4.2 مليون برميل من السوق واستعادت الأسعار عافيتها فسجلت أعلى مستوى لها ب 109.45 دولار للبرميل سنة 2012 ، على الرغم من تحركات الأسعار التي جاءت متأثرة بالظروف الجيوسياسية والأمنية التي شهدتها بعض الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهذا ما تسبب في خروج نحو مليون برميل من السوق . لكن لم يستمر هذا الانتعاش طويل، فشهدت أسعار البترول هبوطا مطردا منذ جوان ،2014 إذا كان سعر البرميل في حدود 105 دولار سنة 2013، حسب تقارير بنك الجزائر، حيث كان لها تأثير كبير على اقتصــاد الجزائر وسياستها المتبعة حيث انخفضت نوعا ما في سنة 2016 حيث وصلت في هذه السنة إلى 44.28. دولار للبرميل لترجع إلى الارتفاع والانتعاش خلال سنتي 2018 و2019.

المبحث الثاني: أثر تقلبات سعر النفط على التضخم في الجزائر

انتهجت الجزائر منذ الاستقلال استراتيجية تنموية، تتطلب ضخ أموالا باهظة لتحقيق المشاريع والاستثمارات المسطرة، مما دفع الدولة إلى الاقتراض واستخدام وسائل جبائية والإصدار النقدي الواسع بدون زيادة في الإنتاج أدى ذلك على ضغوط تضخمية.

المطلب الأول: تطور معدلات التضخم في الجزائر

لإنجاز هذه الدراسة نعود لفترات اقدم من الاطار الزمني

أولا: الفترة 1990-1996:

حيث شهدت هذه الفترة تضخما سريعا أشد حدا من التضخم السريع الذي شهدته الفترة الممتدة من 1997 إلى 1986 فقد شهدت أعلى مستويات التضخم إذ بلغت سنة 1992 أكثر من 31%.

إن حدوث الأزمة النفطية لسنة 1986 وانخفاض أسعار البترول، وأدى إلى تعرض الاقتصاد الجزائري إلى صدمات كبيرة بسبب انخفاض إيرادات الدولة من المحروقات، وكان هذا التدهور كبيرا على عجز ميزان المدفوعات الخارجية، وأهم ما يميز هذه الفترة هو ارتفاع كبير في معدلات التضخم ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (05): تطور معدل التضخم خلال الفترة (1990-1998)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
عدد الاكتشافات	16.7	25.9	31.7	20.5	29	29.8	18.7	5.7	5

المصدر: معطيات بنك الجزائر النسخة الثانية 2014

تشير معطيات الجدول أعلاه إلى أن معدلات التضخم كانت مرتفعة في هذه الفترة حيث بلغت 31.7% سنة 1992 ولعل سبب الارتفاع راجع إلى عدة عوامل منها رفع دعم الحكومة في الأسعار وتحريرها، حيث عمدت الجزائر إلى تقليص الدعم الموجه للمواد الأساسية، هذا الإجراء اتخذته في إطار الاستعداد الائتماني الثاني وقعته مع الصندوق النقد الدولي، انتقال 84% من الأسعار إلى النظام الحر كنتيجة لتطبيق اتفاق برنامج الاستقرار الاقتصادي في سنة 1994.

ثانيا: الفترة 1994-1998:

في بداية سنة 1994 كانت الحالة الاقتصادية في تقهقر كبير وظهرت عدة اختلالات على المستوى الكلي بسبب استمرار ضعف أسعار البترول، أدى هذا إلى تحتم السلطات الجزائرية على وضع قيد التنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي المبرم مع صندوق النقد الدولي لمواجهة هذه الاختلالات وقد بلغت مستحقات الدين حوالي 26 مليار دولار.

ثالثا: الفترة 1998-2019:

في هذه الفترة نلاحظ أن معدل التضخم بدأ في الانخفاض ليصل إلى 0.3% سنة 2000 ويمكن تفسير سبب الانخفاض إلى نجاعة تطبيق برنامج التصميم الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، غير أن 2001 عرفت رجوع الضغوطات التضخمية بنسبة 4.2% ويمكن أن يفسر هذا بأثر ارتفاع القدرة الشرائية الناتجة عن ارتفاع أجور الوظيف العمومي وبرنامج الانعاش الاقتصادي، وارتفاع تكاليف الانتاج والاستيراد، كما ارتفع معدل التضخم بصورة كبيرة سنة 2012 ليصل 8.89% ويفسر هذا الارتفاع باعتماد الدولة سياسة الانفاق التوسعية، ثم انخفض معدل التضخم بعدما باشرت الدولة تنفيذ إجراءات الحفاظ على القدرة الشرائية من خلال دعم أسعار المنتوجات والخدمات القاعدية، وكذا توجه الدولة إلى اعتماد نظام الحصص في الاستيراد والجدول والشكل المواليين يوضحان تطور معدلات التضخم الخاص بهذه الفترة.

الجدول رقم (6): تطور معدل التضخم خلال الفترة (2000-2019)

السنة	معدلات التضخم	السنة	معدلات التضخم
1998	5	2010	3.9
1999	2.6	2011	4.4
2000	0.3	2012	8.89
2001	4.2	2013	3.25
2002	1.4	2014	2.91
2003	4.3	2015	4.78
2004	4	2016	6.4
2005	1.4	2017	5.6
2006	2.3	2018	4.3
2007	3.7	2019	1.9
2008	4.9	-	-
2009	5.7	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات لبنك الجزائر

نلاحظ أنه خلال الفترة (2000-2019) شهدت أعلى نسبة لمعدلات التضخم الذي يوافقه انخفاض محسوس في معدلات نمو أسعار النفط، وهذا بسبب الوضع الصعب الذي شهدته الجزائر خلال هذه الفترة ثم تعاود الانخفاض خلال السنوات الأخيرة، بسبب التحسن والارتفاع في معدلات نمو أسعار النفط الناتج عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

المطلب الثاني: علاقة تقلبات أسعار النفط بمعدلات التضخم خلال الفترة (2000– 2019).

ندرس في هذا الجدول علاقة تقلبات هذه الأسعار في 19 سنة بعد2000

الجدول رقم (07): علاقة تقلبات أسعار النفط بمعدلات التضخم خلال الفترة (2000– 2019)

السنة	أسعار البترول	معدل التضخم	السنة	أسعار البترول	معدل التضخم
2000	27.6	0.3	2010	80.15	3.9
2001	23.1	4.2	2011	112.94	4.5
2002	24.3	1.4	2012	111.04	8.89
2003	28.2	4.3	2013	108.97	3.3
2004	36	4	2014	100.23	2.92
2005	50.6	1.4	2015	53.06	4.78
2006	61	2.3	2016	45	6.4
2007	69.1	3.7	2017	54.06	5.6
2008	94.4	4.9	2018	56.41	4.3
2009	62.25	5.7	2019	64.49	1.90

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدلات التضخم عرفت تذبذبا ارتفاعا وانخفاضا خلال فترة الدراسة (2000–2019)، حيث انخفض معدل التضخم إلى 1.4% سنة 2002 مقارنة بـ 4.2% سنة 2001، لتعاود الارتفاع مع مطلع سنة 2004 أين وصل إلى 4% وذلك راجع إلى التوسع في الإنفاق الحكومي المصاحب لتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، إضافة إلى ارتفاع مستويات الأسعار نتيجة سرعة تداول النقود، ولعل ارتفاع معدلات التضخم يفقد العملة قوتها الشرائية داخليا وخارجيا إلا أنه ينعش الصادرات كون أسعارها منخفضة مقارنة بغيرها.

إن عملية ضخ كتلة نقدية إضافية في إطار تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي وارتفاع الأجور وزيادة مداخيل الأسر نتيجة تحسن أسعار البترول ورفع معدلات التضخم إلى غاية 2009، حيث بلغ نسبة 5.7% نتيجة انخفاض سعر الصرف على الواردات وارتفاع نفقات الدولة في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي، بالإضافة إلى ضعف الإنتاج الفلاحي الذي تسبب في الاختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي ما نتج عنه الزيادة في مستوى الأسعار.

بعد ذلك عرفت معدلات التضخم أعلى نسبة لها خلال فترة الدراسة سنة 2012 بلغت 8.9% وهو ما يفسره ارتفاع أسعار البترول إلى أرقام قياسية بلغت 109.5 دولار للبرميل، بالإضافة إلى الشروع في تطبيق المخطط الحماسي (2010–2014)، حيث ترجع أهم العوامل التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر خلال الفترة الأخيرة إلى التوسع في الإنفاق الكلي سواء استهلاك العائلات أو الاستهلاك الحكومي، وكذا زيادة الرواتب والأجور وما يمكن قوله هو أن ارتفاع نسب التضخم في الجزائر ترتبط ارتباطا

وثيقا بسياسة الدولة المعتمدة على الإصدار النقدي الذي لم يقابله فعليا زيادة في إنتاج السلع والخدمات، وعليه فالجهاز الإنتاجي لم يؤدي دوره.

كما نلاحظ أن معدل التضخم في تزايد مستمر في 2013 إلى 2018 حيث كانت في 2013 بـ 3.3 لتنخفض بشكل طفيف إلى 2.9% ليعود للارتفاع حيث وصل إلى 4.8% سنة 2015 حيث عرف التضخم تطور نحو الارتفاع لمتوسط الوتيرة السنوية للتضخم المسجل في سنة 2017، لينخفض المتوسط إلى 5.6 مقابل 6.4% في 2016 وقع هذا التباطؤ في نمو مؤشر الأسعار عند الاستهلاك الأكثر وضوحا من حيث الانزلاق السنوي، على الرغم من الارتفاع البسيط في نمو الكتلة النقدية (2M)، كما سجل في نفس السنة 6.4 وهذا الارتفاع في وتيرة التضخم نتيجة حتمية لنسبة نمو النفقات العمومية المكثفة في قطاع البناء والأشغال العمومية إضافة إلى الارتفاع في سنة 2017 بـ 5.6% وهذا راجع إلى ارتفاع التضخم المستورد نتيجة تأثر الارتفاع القوي في أسعار المنتجات الطاقوية ثم يعود وينخفض بشكل طفيف إلى 4.3% سنة 2018 ، إضافة إلى ارتفاع السلع القاعدية خاصة المواد الغذائية الأساسية كالحبوب والحليب، ثم يتدنى وينخفض بـ 1.9% سنة 2019 ، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن هناك ارتفاع جامح ومنه نستنتج أن هناك علاقة طردية بين التضخم وأسعار البترول.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أسعار البترول عرفت تذبذبا ارتفاعا وانخفاضا خلال فترة الدراسة (2000-2019) ، حيث انخفض سعر البترول إلى 23.1% سنة 2001 مقارنة بـ24.3 سنة 2002، ثم 28.2 سنة 2003 ليرتفع مع مطلع سنة 2004 أين وصل إلى 36%، وذلك راجع إلى ارتفاع مستويات الأسعار نتيجة سرعة تداول النقود غير أن الانهيار المفاجئ لأسعار البترول في سنة 2005 بنسبة تزيد عن 50.6% أدى إلى العديد من الآثار السلبية، إن هذا الانخفاض الكبير لأسعار المحروقات جعل احتياطات الدول المنتجة للنفط تتأكل وتدخل ميزانيتها مرحلة العجز ، وهي التي بنتها على أساس مرجعي يفوق 90 دولار للبرميل، ومنها الجزائر التي تعتمد سعر مرجعي فطري بعيد كل البعد عن واقع ميزانيتها وثم ليرتفع بشكل ملحوظ خلال سنتين متتاليتين 2006 إلى 2007 بنسبتي 61% و 69.1% ثم يرتفع مباشرة سنة 2009 إلى 62.25% ليعود إلى الارتفاع حيث وصل إلى 80.15 سنة 2010 ثم إلى 112.94 ثم إلى 111.05 سنة 2012 ثم 108.97 سنة 2013 ، وفي سنة 2015 انخفض متوسط سعر البرميل للبترول بـ 47.1% من 100.2 دولار في 2014 إلى 53.06 في 2015، ثم لينخفض بشكل طفيف سعر برميل البترول بـ 45%، نتج عن هذا الانخفاض القوي تقلص في إيرادات صادرات المحروقات 33.08 مليار دولار في 2015 مقابل 56.41 مليار دولار في 2018، وامتد هذا التأثر السلبي ليمثل الرصيد الكلي لميزان المدفوعات الذي سجل عجز قدره 27.54 مليار دولار سنة 2000، مقابل عجز قدره 5.88 مليار دولار سنة 2014، ونتيجة لذلك انخفضت احتياطات الصرف بـ34.81مليار دولار منتقلا من 178.94 مليار دولار نهاية 2014 إلى 114.13 مليار دولار نهاية 2015 ، حيث عرفت توسعا كبيرا من حيث الحجم الذي تم تسجيله في سنة 2016 (7.7%) عاد النشاط الاقتصادي في قطاع

المحروقات نحو الانخفاض في الإنتاج الذي تم تسجيله خلال السنوات 2006 إلى 2014، مع نمو سلبي في القيمة المضافة (−3.0) ترافقا مع ا المسافة السلبية في النمو الإجمالي (−32.4%) في حين ارتفعت حصة قطاع المحروقات في إجمالي الناتج الداخلي الاسمي منتقلة من 17.4% في سنة 2016 إلى 19.1 في سنة 2017 ، وهذا نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للبترول من حيث قيمته الجارية بلغت القيمة المضافة لقطاع المحروقات 3608.8 مليار دينار في زيادة قدرها 19.3% مقارنة بالنسبة السابقة نتيجة لتحسن الأسعار عند التصدير، بالفعل ارتفع متوسط أسعار التصدير للبترول الخام بـ 20.3% في سنة 2017 حيث انتقلت من متوسط سنوي قدره 45.0 دولار للبرميل في 2016 إلى 54.1 دولار للبرميل في 2017 ، واتبع متوسط أسعار التصدير للمحروقات الغازية نفس الاتجاه مكتسبا بذلك 18.9% ليبلغ 5.09 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (BTU) بالنسبة للغاز الطبيعي، مقابل 4.29 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (BTU) السنة السابقة. إنخفض حجم المحروقات المصدرة مقاسا بما يعادل طن من البترول (TEP) عموما 2018 في 2017، 4.32 بالنسبة للمحروقات السائلة، وزيادة ب0.3% للمحروقات الغازية، وقد خص الانخفاض في المحروقات السائلة كل المنتجات منها الغاز المتكثف (−22.8%) والمواد المكررة (−2.1%) ، وإن كل من ارتفاع متوسط سعر البترول، من 45 دولار للبرميل في سنة 2016 إلى ما يقارب 54 دولار للبرميل في سنة 2017 وارتفاع الأرباح المسددة من طرف بنك الجزائر لفائدة الخزينة العمومية، قد أدى إلى ارتفاع معتبر في إيرادات الميزانية وبالتالي تتجه الأوضاع إلى الأسواق في ظل استمرار تراجع أسعار النفط وتداعيات الأزمة الصحية، في مقابل ارتفاع أسعار مختلف المواد الاستهلاكية وتهاوي العملة المحلية الدينار، ويجعل الحد الأدنى للأجور وقد اعتمدت سياسة الموازنة العامة من سنة 2014، بعد انهيار أسعار النفط وهي مستمرة إلى اليوم، وأنها مقبولة كحل مؤقت في ظل ظروف معينة، ولكن عند استمرار الظروف الاستثنائية لمدة طويلة، فهذا يشكل خطرا للانهيار الكلي للعملة المحلية وتهديدا للاقتصاد، لذلك يجب الابتعاد عن الحلول السهلة مثل خفض قيمة العملة والتمويل غير التقليدي إلى حلول عملية قائمة على خلق الثروة وبالرجوع إلى الإحصائيات فإنها متذبذبة ولا تعبر عن حقيقة الواقع وبينما ارتفاع نسبة التضخم راجع إلى سبب تدني القدرة الشرائية، وليعود ويرتفع سعر البترول من جديد إلى 64.49 سنة 2019 ، وذلك نتيجة الاعتماد الكبير على العائدات البترولية فقد كان لانهيار الأسعار أثر سلبي كبير على معدلات التضخم كما هو موضح في الجدول أعلاه.

المبحث الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على البطالة في الجزائر

ندرس في هذا الجدول علاقة تقلبات هذه الأسعار في 19 سنة بعد2000

المطلب الأول: تطور معدلات البطالة في الجزائر في الفترة من (2000-2019)

وللإنجاز هذه الدراسة نقارن نسبة البطالة في الجزائر مع مرور السنوات

جدول يمثل: تطور معدلات البطالة في الجزائر في الفترة من (2000-2019)

السنة	معدل البطالة	السنة	معدل البطالة
2000	29.77	2010	9.96
2001	27.3	2011	9.96
2002	25.9	2012	10.97
2003	23.72	2013	9.82
2004	17.65	2014	10.21
2005	15.27	2015	11.21
2006	12.27	2016	10.2
2007	13.79	2017	12
2008	11.33	2018	11.89
2009	10.16	2019	11.81

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

نلاحظ من خلال جدول تطور معدلات البطالة في الجزائر ما بين عامي الفترة 1990-2019 نجد أن معدلات البطالة مرتفعة وفي تزايد مستمر بداية من سنة 1990 إلى غاية سنة 2000 و بمعدل 26.31 % وهذا راجع لعدة أسباب منها مخلفات الأزمة الاقتصادية الحادة في نهاية الثمانينات و سوء الأوضاع الأمنية في البلاد مع مطلع التسعينات و الاتجاه نحو اقتصاد السوق و ما نتج عنه من غلق لبعض المؤسسات الاقتصادية و تسريح للعمال، أما في الفترة الثانية من سنة 2001 إلى غاية 2019 نلاحظ انخفاض في معدلات البطالة إلى أن وصل إلى أدنى معدل في سنة 2013 قدر ب 9.82 % وهو مؤشر إيجابي و يرجع هذا الانخفاض إلى تدخل الدول عن طريق البرامج الخماسية بداية من سنة 2001 او نشاء هيأت دعم تشغيل الشباب من طرف الدولة الجزائرية بغية الحد من انتشار معدلات البطالة من جهة، و ارتفاع أسعار المحروقات الذي بدوره أدى إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر وتوفير مناصب شغل من جهة أخرى.

المطلب الثاني: تأثير تقلبات أسعار النفط على معدلات البطالة في الجزائر

دراسة تحليلية لتقلبات أسعار النفط على معدلات البطالة في الجزائر:

جدول يمثل: تأثيرات لتقلب أسعار البترول على البطالة في الجزائر

السنة	أسعار البترول	معدل البطالة	السنة	أسعار البترول	معدل البطالة
2000	27.6	29.77	2010	80.15	9.96
2001	23.1	27.3	2011	112.94	9.96
2002	24.3	25.9	2012	111.04	10.97
2003	28.2	23.72	2013	108.97	9.82
2004	36	17.65	2014	100.23	10.21
2005	50.6	15.27	2015	53.06	11.21
2006	61	12.27	2016	45	10.2
2007	69.1	13.79	2017	54.06	12
2008	94.4	11.33	2018	56.41	11.89
2009	62.25	10.16	2019	64.49	11.81

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

يمكن تقسيم آثار تقلبات أسعار النقط على معدلات البطالة في الجزائر إلى مرحلتين كالآتي:

أولا: الفترة (2000-2014):

عرفت هذه الفترة طفرة حقيقية في أسعار النفط، وهذا نتيجة للعديد من العوامل المتعلقة بارتفاع الطلب العالمي للنفط في الدول الآسيوية كالصين والهند ودول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، وارتفاع معدل النمو العالمي في العديد من المناطق في العالم، أما من ناحية العرض فقد أدى تدهور الأوضاع السياسية والأمنية في دول الشرق الأوسط إلى تراجع المعروض من النفط العالمي في الأسواق مع حدوث اختلالات بين العرض والطلب أدت إلى ارتفاع الأسعار، ولم يكن للأزمة المالية العالمية اثر طويل المدى على الأسعار، إذ انخفضت سنة 2009 إلى 06.61 دولار للبرميل، غير أنها ما فتات أن عاودت الارتفاع من جديد الى45.77 دولار للبرميل سنة 2010 مدعومة بخطط التعافي ونمو الاقتصاد العالمي، وقد استغلت الجزائر الفرصة في بعث برامج تنموية ضخمة رصد لها أكثر من 1000 مليار دولار، في دعم الاستثمارات والمؤسسات الخاصة والاستثمارات الأجنبية، كما عملت الدولة على تشجيع القروض الاستثمارية

للشباب ودعم قطاع السكان والاهتمام بالبنية التحتية وإنشاء الطرق السيارة، مما أدى إلى توفير عدد كبير من الوظائف المباشرة وغير المباشرة للشباب البطالين عن العمل

شهدت الفترة 2000–2014 انتعاشة وطفرة في أسعار النفط الخام، حيث ارتفعت أسعار سلة opec من 50.28 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 45.109 دولار للبرميل سنة 2012 ،وقد سمحت هذه الوفورات المالية بإطلاق ثالث مخططات تنموية ضخمة وهي برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2004 بوعاء مالي يقدر بـ 525 مليار دج، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009 وقد خصص له مبلغ مالي وقدره 7.4202 مليار دج أو ما يعادل 55 مليار دولار، والبرنامج الثالث وهو برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010–2014 وقد وصلت المخصصات المالية له إلى 214.21 مليار دج أو ما يمثل 286 مليار دولار، وقد ساعد في ذلك الارتفاع المستمر في أسعار النفط وارتفاع احتياطيات الصرف الأجنبية من 2.162 مليار دولار سنة 2010 إلى 194 مليار دولار سنة 2014 (وزارة المالية، 2021)، وقد انخفضت جراء ذلك البطالة من 3.27 %سنة 2001 إلى أقل من 90.9 %سنة 2013 لترتفع سنة 2014 إلى حدود 21.11 .%

ثانيا: الفترة 2015–2019:

عرفت الفترة الإعلان عن المخطط الخماسي 2015–2019 بمجموع استثمارات عمومية بلغت 100.22 مليار دج ما يعادل 280 مليار دولار؛ حيث ركزت الدولة على برامج تنموية طموحة تتضمن مشاريع السكن، التربية، التكوين والصحة العمومية؛ ربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز...؛ وهذا بهدف دعم النمو خارج المحروقات وخلق الثروة والرفع من الناتج الداخلي الخام واستحداث مناصب الشغل والقضاء على البطالة، غير أن تطاير أسعار النفط وانخفاضها إلى مستويات متدنية أدى إلى تأجيل العديد من البرامج التنموية والاهتمام فقط بالمشاريع والبرامج التي لها تأثير مباشر على المواطن.

نلاحظ من خلال الجدول، بداية ارتفاع مستوى البطالة في الجزائر من نسبة 21.11 % سنة 2015 وصولا إلى نسبة 96.12 %سنة 2020 ،حيث أدى تراجع أسعار النفط إلى حدود 40 دولار للبرميل إلى تراجع ال دولة عن البرامج المعلنة وإعادة تقييم المشاريع المعلنة والاكتفاء بالمشاريع الضرورية والتي لها أثر مباشر على حياة المواطنين، كما بدأ التراجع عن البرامج والقروض الاستثمارية الموجهة للشباب البطال، وقد أثرت الجائحة الصحية بشكل كبير على مستوى التوظيف، وأدت إلى ارتفاع معدلات البطالة مع توقف العديد من النشاطات الفردية والجماعية وغلق عدد كبير من المتنزهات والفنادق.

ملخص الفصل :

تهدف هذه الورقة البحثية في البحث عن تأثير تقلبات الأسعار النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000–2022)، وتهدف إلى توضيح أثر تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري.

وبالاعتماد على دراسة قياسية وباستخدام بيانات سنوية عن معطيات الاقتصاد الجزائري. وقد خلصت الدراسة إلى أن تأثير الصدمات النفطية هذه المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة يرجع لتقلبات أسعار النفط، وأوصت بضرورة الاعتماد على التنويع الاقتصادي لتحقيق معدلات مثلى من النمو الاقتصادي وخاصة بالدول الريعية، وبالأخص الجزائر ، قصد تجنب الآثار السلبية للصدمات النفطية، والعمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية.

الخاتمة

إن ما تتعرض له أسعار النفط من تقلبات حادة خلال فترات متقاربة نسبيا نتيجة الأزمات المالية، زيادة الطلب أو عوامل ترتبط بالعرض وعدم قدرته على مواكبة نسق نمو الطلب على النفط، له أثر سلبي على اقتصاديات الدول، وبرامج التنمية فيها خاصة منها الدول ذات الاقتصاد الريعي، لأنه اقتصاد هش دائم التعرض للاضطرابات التي تؤثر على خطط التنمية

يتبين من خلال هذه الدراسة أن أسعار النفط تلعب دورا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي في كل من الآجال خلال الفترة 2000-2022 وهو ما تأكد بعد اجراء، الاختبارات الضرورية حيث أظهرت النتائج ما يلي

نتائج اختبار الفرضيات:

إنه بعد دراسة مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية تبين أنه في ظل تزايد التقلبات الحالية وارتفاع أسعار النفط تتزايد عائدات خزائن الدول المصدرة وتتحسن مؤشراتها الاقتصادية وعلى النقيض من ذلك في الدول المستوردة وجب على منضمة الأوبك المسؤولة على التحكم في أسعار النفط وضع رؤى اقتصادية جديدة مثل إذ أن انخفاض أسعار النفط لفترة طويلة يصاحب تدهور اقتصاديات الدول الاعضاء فيها ووجب على الدول المنتجة بالتركيز في توسيع الاستثمار في مجالات خارج البترول لكي لا تتأثر بتقلبات أسعار النفط وكذلك بذنب الصدمات النفطية المتمثلة في التراجعات الحادة في أسعار النفط بفعل الأزمات والأوبئة.

التوصيات:

-مراقبة منظمة الاوبيك لتقلبات أسعار النفط ومحاولة الحد منها

-البحث عن بديل للنفط كدخل إضافي بالنسبة للدول المنتجة

-البحث عن طاقات متجددة تحل محل النفط

النتائج:

- وجود علاقة طردية ومعنوية بين أسعار النفط والمتغيرات الاقتصادية بالنسبة للدول المنتجة له

-وجود علاقة عكسية بالنسبة للدول المستوردة بين أسعار النفط والمتغيرات الاقتصادية

-أسعار النفط لها القدرة على زيادة وتحفيض معدلات التضخم والبطالة

-أسعار النفط المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي

-أظهرت الدراسة وجود أهمية استراتيجية لهذا المورد في الاقتصاد العالمي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

الاقتصاد، م. ا. (2023، جانفي 5). أكبر 10 دول منتجة للنفط الخام في العالم. (7483). 9571/Récupéré sur http://almustshar.sy/archives

الجزيرة. (2020). تصرفات النفط. تاريخ الاسترداد 3 10، 2022

الجزيرة. (2022، 3 9). تداعيات ارتفاع الأسعار النفط على الدول المستوردة. Récupéré sur © 2023 شبكة الجزيرة/2022/3/9/ما-تداعيات-ارتفاع-أسعار-النفط-على

الصفتي، د. ق. (2007). دور الصندوق في مساعدة الدول الاعضاءالمتأثرة بارتفاع اسعار النفط العالمية. دراسة انشاء تسهيل للنفط.11-5 .pp ,

الطاقة، أ. ب. (2020، ماي الثلاثاء/12). آثار أسعار النفط المنخفضة على الدول المنتجة.

جمال، أ. .. (2017، جوان 02). العلاقة بين اسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر. *3*(2), p. 118. Récupéré sur https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/510/3/2/68227

رزقة سيدي عمر ، غريب بولرباح. (25 6، 2020). أثر تقلبات أسعار النفط عمى الاستثمارت النفطية في شركة سوناطارك (دارسة تحليلية قياسية 2000-2018). 396. (The impact of oil price fluctuations on oil investments in sonatrach study Standard analytical 2000-2018، المترجمون)

زياني، ع. ب. (2022، 6 18). التشغيل واشكالية البطالة في الجزائر Employment and the problem of unemployment in Algeria (2010-2020): an analytical study. المجلد6.172 .p ,(1)

.(2022)شبكة الجزيرة.

طالب دليلة. (2022). اثر تقلبات اسعار النفطية على نمو الاقتصاد الجزائري. الثامن(1)، صفحة 371. تاريخ الاسترداد 22 4، 2022

عطوشي، م. د. (2022). هل يؤثر سعر النفط على معدل التضخم في الجزائر؟ نظرة جديدة على أساس. مجلةالتنميةوالسياساتالاقتصادية، املجلد الرابع والعشرون(- العدد الثاني -)، p. 30. Récupéré sur https://www.arab-api.org/Files/Publications/PDF/793/793_772022.pdf

فرحات، م. (2020، 9 30). أكبر 5 مستوردين للنفط الخام. Récupéré sur https://al-ain.com/article/during-2020-list-five-largest-importers-crude-oil

فهد، إ. س. (2021، 5 23). تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق العالمية على معدلات البطالة في العراق للمدة (1970 – 2020). مجلة الادارة والاقتصاد .p ,(129) 381/382.

قروف سعيد. (2019). انعكاسات اسعار البترول على الايرادات العامة خلال فترة2000-2017. بسكرة: ص 396.

قرونقة، ح. ب. (2016، ديسمبر). اثر تطور اسعار النفط على السياسة المالية الجزائر خلال فترة 2000-2015. (3)، Consulté le .pp 88-89 ديسمبر 3، 2016

قويقح، د. (2012، سبتمبر). البطالة في الجزائر: الواقع والتحديات. مجلة الاقتصاد الجديد(العدد7)، Récupéré sur .p 82. 56074/2/3/296/https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle

محمد الشطي محلل نفطي ومدير مكتب الرئيس التنفيذي في مؤسسة البترول الكويتية. (بلا تاريخ). دوامة العوامل الجيوسياسية في اسعار النفط. تاريخ الاسترداد 24 3، 2015

محمود جباعي /حاصل على دكتوراه في الاقتصاد. (8 كانون الثاني، 2022). توقعات مسار أسعار النفط في العام 2022 وتأثيرها في التضخم. شبكة الميادين الاعلامية. تاريخ الاسترداد 8 جانفي، 2022

مركز الروابط للبحوث والعلاقات لاستراتيجية. (2017). اسعار النفط العالمية منذ1965وتوقعات 2025. تاريخ الاسترداد 1 5، 2017

نجوم، ا. (2015، افريل). تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصادات دول منطقة. p. 3/2.

الملاحق

الملحق رقم 01 :

إنتاج واحتياطي النفط العالمية لعدة دول ومدة بقاء الثروة

الدول	الانتاج (بالألف برميل يوميا)	الاحتياطي المؤكد (بالمليون برميل)	سنوات الانتاج الباقية
كولومبيا	1005	2308	6 سنوات
المملكة المتحدة	879	2755	8 سنوات
النرويج	1567	5139	8 سنوات
الولايات المتحدة	9430	36385	10 سنوات
المكسيك	2266	9711	11 عاما
اندونيسيا	690	3230	12عاما
انغولا	1767	9524	14 عاما
ماليزيا	665	3750	14 عاما
الصين	4273	25132	16 عاما
البرازيل	2437	16186	18عاما

– مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية والسياسية

الملحق 2

تطور أسعار البترول من 1960الى2017

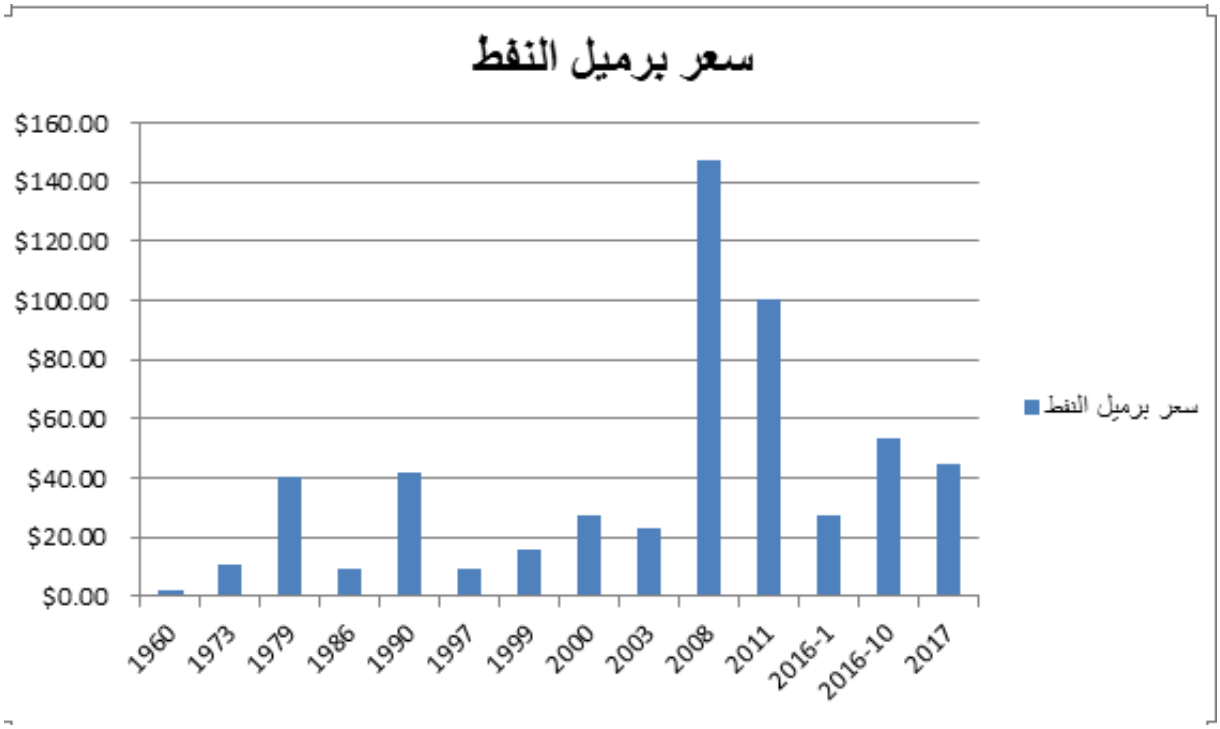

– مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية والسياسية

الملحق 3

تطورات معدلات البطالة بدلالة السنوات من 1990الى2020